المملكة المغربية

المعهد العالي للقضاء

ⵓⵙⴷⵉⵓⵔ ⵓⵏⵓⵣⵍⵓ ⵏ ⵜⵙⴻⴼⵔⴰⵜ

Institut Supérieur de la Magistrature

التقرير السنوي 2022

المعهد العالي للقضاء

التقرير السنوي 2022

المعهد العالي للقضاء

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

كلمة المدير العام للمعهد العالي للقضاء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعى المعهد العالي للقضاء من خلال التقرير السنوي لسنة 2022 إلى عرض حصيلة لأهم المنجزات والأنشطة التي قام بتحقيقها برسم هذه السنة من خلال أرقام وإحصائيات وإلى استشراف آفاق عمله المستقبلية.

ويجسد هذا التقرير رسالة وقيم ورؤية المعهد وأهدافه الاستراتيجية التي يتوخى من خلالها تحقيق الريادة في مجال التكوين القضائي وإنماء القدرات المهنية لمكونات منظومة العدالة عبر ضمان جودة التكوينات والارتقاء بها وملاءمتها للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تميزت سنة 2022 بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المعهد العالي للقضاء، حيث تم استكمال تكوين الفوج 44 من الملحقين القضائيين والبالغ عدد أعضائه 166 فردا، واعتبارا للخصاص الذي تعرفه المحاكم المتخصصة بالمملكة، تم تخصيص 20 منصبا للتخصص في القضاء الإداري، و40 منصبا للتخصص في القضاء التجاري. وقد تم تخرج هذا الفوج خلال شهر شتنبر 2022.

كما استقبل المعهد خلال هذه السنة الفوج 45 من الملحقين القضائيين الذي شمل برنامج تكوينه بالإضافة إلى التكوين العام مجموعات متخصصة في القضاء الإداري والقضاء التجاري وقضاء الأسرة.

ويتضمن هذا التقرير أهم اللقاءات التي نظمها المعهد لفائدة الملحقين القضائيين للتواصل مع شخصيات مرموقة بهدف إدماجهم في البيئة القضائية.

وفي إطار التكوين المستمر، الذي يهدف إلى تمكين القضاة من اكتساب المعارف وتطوير المهارات والخبرات المهنية وتجويد أدائهم وتحسين مردوديتهم ومسارهم المهني، ساهم المعهد العالي للقضاء في تنظيم عدة دورات تكوينية من خلال عقد دورات شارك فيها خبراء محليون ودوليون.

وإلى جانب تكوين الملحقين القضائيين والقضاة، نفذ المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2022 عدة برامج تكوينية لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط، بلغ عدد المستفيدين منها ما مجموعه 3992 مستفيدا، والمتمثلة في التكوين الأساسي؛ التكوين المستمر؛ التكوين التأهيلي لفائدة رؤساء كتابة الضبط ورؤساء كتابة النيابة العامة الجدد؛ التكوين التأهيلي لفائدة الأطر الملحقة لممارسة خطة العدالة بالخارج.

أما على مستوى تكوين مساعدي القضاء، فقد تم إعداد برنامج تكويني لفائدة 22 عدلا متمرنا من المنتدبين القضائيين المتقاعدين المعفيين من اجتياز مباراة ولوج المهنة.

وفي إطار تعزيز علاقات التعاون الدولي وتبادل التجارب والخبرات، واصل المعهد انفتاحه على المؤسسات والمعاهد القضائية ذات الاهتمام المشترك وذلك من خلال تبادل زيارات عمل أو تنظيم ندوات وأيام دراسية ودورات تكوينية أو المشاركة في تظاهرات دولية أو تفعيل الاتفاقيات القائمة وعقد اتفاقيات جديدة.

وعلاقة بالتعاون الوطني، قام المعهد بتنظيم دورات وندوات تكوينية في المجال القانوني والقضائي لفائدة أطر وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة. إذ تم خلال هذه السنة توقيع عقد شراكة مع الأمانة العامة للحكومة يرمي إلى تكوين المستشارين القانونيين التابعين لها وأطر المصالح القانونية للوزارات من أجل تقوية قدراتهم في صياغة القوانين وإعداد مشاريع النصوص.

وقد واصل المعهد إدماج تقنية التكوين عن بعد من خلال تكنولوجيا المعلومات والخدمات السمعية والبصرية.

وبمناسبة عرض هذا التقرير لا يسعنا سوى التوجه بجزيل الشكر لكل من ساهم في تحقيق هذه المنجزات من قضاة وأساتذة وأطر على مجهودهم والتزامهم ومثابرتهم من أجل الارتقاء بمستوى التكوين بالمعهد العالي للقضاء وبلوغ رسالته السامية. كما نشد على أيدي جميع القائمين على المعهد ببذل المزيد من الجهود وتكثيف العطاء وتعزيز التعاون استكمالا لمسيرة المعهد المشرفة.

نسأل الله التوفيق والسداد، وما توفيقنا إلا بالله، نعم المولى ونعم النصير.

عبد الحنين التوزاني

المدير العام للمعهد العالي للقضاء

الفصل الأول

تقديم المعهد العالي للقضاء

I - الإطار القانوني والمؤسساتي للمعهد العالي للقضاء

1.1 النشأة والتطور

عرف المغرب منذ الاستقلال تطورا مهما في مجال التكوين القضائي، فبعد إنشاء المعهد الوطني للدراسات القضائية عمليا سنة 1962 وقيامه بتكوين العديد من القضاة تكوينا إعداديا ومستمرا، تم إحداث المعهد الوطني للدراسات القضائية قانونا بتاريخ 29 يناير 1970 بمقتضى المرسوم رقم 587-69-2 ليعمل على تلقين القضاة النواب (الإطار الذي كان يصنف فيه المنتسبون الجدد لسلك القضاء)، تكوينا نظريا وعمليا يساعدهم على ممارسة مهامهم بالمحاكم وعلى استكمال خبرات القضاة الممارسين.

وفي إطار مخطط تأهيل العدالة وتحديثها، أولت وزارة العدل لتكوين القضاة وكتاب الضبط ومساعدي القضاء أهمية كبرى بالنظر إلى دورهم المحوري في الإصلاح، وتأكيدا لهذا التوجه، صدر القانون رقم 09.01 بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.02.240 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) والمتعلق بالمعهد العالي للقضاء، الذي ينص في المادة الأولى منه " يحول المعهد الوطني للدراسات القضائية، إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويحمل اسم «المعهد العالي للقضاء...".

وبموجب هذا القانون يخضع المعهد العالي للقضاء لوصاية الدولة التي تهدف إلى العمل على تقيد أجهزته المختصة بأحكام هذا القانون، خصوصا ما يتعلق منها بالمهام المسندة إليه، والسهر فيما يخصه بوجه عام على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية. ويخضع كذلك لمراقبة الدولة المالية المطبقة على المؤسسات العمومية بموجب النصوص التشريعية الجاري بها العمل. ويكون مقر المعهد العالي للقضاء بالرباط، ويمكن أن تحدث مراكز تابعة له، يحدد عددها ومقارها بنص تنظيمي.

وقد مر المعهد العالي للقضاء بعدة محطات هامة تتمثل فيما يلي:

- **سنة 1962**: انطلاق العمل بالمعهد الوطني للدراسات القضائية من خلال تكوين إعدادي ومستمر للأفواج الأولى من القضاة المغاربة.
- **سنة 1970**: الإحداث القانوني للمعهد بمقتضى المرسوم رقم 587-69-2 حيث أصبح تكوين القضاة إلزاميا وتولى المعهد بصفة أساسية التكوين الأساسي للملحقين القضائيين والتكوين المستمر للقضاة.
- **سنة 1999**: خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح اشغال المجلس الأعلى للقضاء: " .... إننا نسعى إلى مزيد من التطور والتحديث حتى نمكن قضاءنا من رفع التحديات التي تفرضها مشارفة الألفية الثالثة مما يقتضي تكوينا مستمرا ومتفتحا يستوجب العناية بالمعهد الوطني للقضاء بإعادة هيكلته وتحسين برامجه وتحيين مناهج تأطيره وتجديد طرق عمله..."
- **سنة 2002**: صدور الظهير الشريف بتنفيذ القانون رقم 09.01 تحول المعهد بمقتضاه إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت اسم "المعهد العالي للقضاء"، وقد تم توسيع مهامه لتشمل بالإضافة إلى تكوين القضاة وأطر كتابة الضبط بعض المهن القضائية من عدول متمرنين ومفوضين قضائيين متدربين وكذا التكوين بناء على طلب لفائدة أطر وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والخاصة.
- **سنة 2003**: صدور المرسوم رقم 2.03.40 المتعلق بتطبيق القانون رقم 09.01 المذكور حيث توسعت مهام المعهد، واكتملت إعادة هيكلته.
- **سنة 2019**: الارتقاء بالمعهد العالي للقضاء إلى مؤسسة استراتيجية، وإدراجه ضمن لائحة المؤسسات العمومية التي يعين مديرها العام بمقتضى ظهير شريف بعد التداول بشأنه في المجلس الوزاري وذلك بعد مصادقة المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك يوم 04 أكتوبر 2019 على تعديل القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

1.2مقتطفات مرجعية

▪ خطب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة:

• افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء يوم 15 دجنبر1999

".... مما يقتضي تكوينا مستمرا ومتفتحا يستوجب العناية بالمعهد الوطني للقضاء بإعادة هيكلته وتحسين برامجه وتحيين مناهج تأطيره وتجديد طرق عمله...."

• افتتاح السنة القضائية يوم 29 يناير2003

".... نعتبر أن برنامج إصلاح القضاء طموح وشاق وطويل وإننا لعازمون على تسريع وتيرته لتحديث جهاز العدل وتخليقه وتأهيله...."

• تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب المجيدة يوم 20 غشت 2009

".... أما الأهداف المنشودة، فهي توطيد الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف، باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق، وعمادا للأمن القضائي، والحكامة الجيدة، ومحفزا للتنمية، وكذا تأهيله ليواكب التحولات الوطنية والدولية، ويستجيب لمتطلبات عدالة القرن الحادي والعشرين.

ولتحقيق هذه الأهداف الكبرى، ندعو الحكومة إلى بلورة مخطط متكامل ومضبوط، يجسد العمق الاستراتيجي للإصلاح، في محاور أساسية، وهي تعزيز ضمانات استقلال القضاء، وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل والموارد البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ التخليق، وحسن التفعيل.... "

• افتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء يوم 1 مارس 2012

".... ما فتئنا منذ تقلدنا الأمانة العظمى لقيادة شعبنا والتي يعتبر القضاء من صميم مسؤولياتها نوجه حكومتنا والبرلمان إلى الأهمية القصوى التي نوليها لإصلاح القضاء وتحديثه وتأهيله للإسهام الفعال في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي نسهر على تحقيقه...."

▪ مقتطف من الرسالة الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة المنعقد بمراكش بتاريخ 21 أكتوبر2019.

" وترسيخا لهذا التوجه، يتعين إيلاء عناية خاصة للتكوين المتخصص لمختلف مكونات منظومة العدالة، عملا على رفع قدرات المحاكم في إصدار الأحكام العادلة والملائمة، داخل آجال معقولة ... "

1.3 الإطار القانوني للمعهد العالي للقضاء

تتمثل أهم النصوص القانونية المؤطرة لعمل المعهد العالي للقضاء فيما يلي:

ظهير شريف رقم **1.02.240** صادر في **25** من رجب **1423**(**3** أكتوبر **2002**)
بتنفيذ القانون رقم **09.01** المتعلق بالمعهد العالي للقضاء

ظهير شريف بمثابة قانون رقم **1.74.467** صادر في **26** شوال **1394**(**11** نونبر **1974**)
المكون للنظام الأساسي لرجال القضاء كما وقع تغييره وتتميمه (القسم الثاني: الملحقون القضائيون)

مرسوم رقم **2.03.40** صادر في **20** رجب **1424** (**17** شتنبر **2003**)
بتطبيق القانون **09.01** المتعلق بالمعهد العالي للقضاء

مرسوم رقم **2.05.178** صادر في **22** ربيع الأول **1427** (**21** أبريل **2006**)
بتحديد شروط المشاركة في مباراة الملحقين القضائيين وبرنامج الاختبارات وتنقيطها وكذا الإجراءات المتعلقة بامتحان نهاية تدريب الملحقين المذكورين.

قرار مشترك بين وزير العدل ووزير المالية والخوصصة يتعلق بهيكلة المعهد العالي للقضاء مؤرخ في **30** شتنبر **2004**

قرار مشترك لوزير العدل ووزير المالية والخوصصة بشأن السماح للمعهد العالي للقضاء
بتحديد مقادير التعويضات عن تحديد مداخيل مقابل ما يقدمه من خدمات للغير مؤرخ في **9** دجنبر **2004**

قرار لوزير العدل رقم **2355.06** صادر في **30** من رمضان **1427** (**23** أكتوبر **2006**)
بتحديد برنامج الاختبارات الكتابية والشفوية لمباراة الملحقين القضائيين.

قرار لوزير العدل رقم **2356.06** صادر في **30** من رمضان **1427**(**23** أكتوبر **2006**)
بتحديد إجراءات ومقاييس الانتقاء الأولي للمرشحين المقبولين للمشاركة في اختبارات مباراة الملحقين القضائيين.

قرار للوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة رقم **2357.06** صادر في **30** من رمضان **1427** (**23** أكتوبر **2006**)
بتحديد قائمة الشهادات المقبولة للمشاركة في مباراة الملحقين القضائيين.

1.4 توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة

أكد ميثاق إصلاح منظومة العدالة في الهدف الرئيسي الخامس منه على ضرورة إنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة وذلك من خلال:

- التأهيل المؤسسي لاحتضان الجودة وضمان التميز؛
- الارتقاء بمعايير وشروط ولوج وممارسة مهن منظومة العدالة؛
- الارتقاء بمستوى وفعالية التكوين الأساسي والتخصصي؛
- دعم التكوين المستمر لضمان الاحترافية؛
- رفع قدرات الموارد البشرية لهيئة كتابة الضبط؛
- تقوية القدرات المؤسساتية للمهن القضائية والقانونية؛
- دعم الثقة في المهن القضائية والقانونية.

1.5 رسالة وقيم ورؤية المعهد العالي للقضاء

• رسالة المعهد

الرفع من نجاعة النظام القضائي وجودة الخدمة القضائية من خلال تنمية قدرات الموارد البشرية العاملة في الحقل القضائي وذلك عبر تقوية كفاءاتها الأساسية ومهاراتها المهنية والاجتماعية.

• القيم

يحرص المعهد في تنفيذ مهامه على القيم الخمس التالية:

• الرؤية

الريادة في مجال التكوين القضائي والدراسات القانونية.

1.6 مهام المعهد العالي للقضاء

تناط بالمعهد العالي للقضاء المهام التالية:

- التكوين الأساسي للملحقين القضائيين من خلال أسلاك دراسية وندوات و تداريب تطبيقية، تمكنهم من اكتساب المعارف والتقنيات والسلوك اللازم لممارسة القضاء؛
- تكوين القضاة المستمر والمتخصص من خلال تنظيم دورات دراسية وندوات وتداريب داخل المغرب وخارجه؛
- التكوين الأساسي والمستمر في مجال كتابة الضبط، من خلال تلقين علوم وتقنيات ومناهج التسيير والتدبير وخدمة الوافدين، وقواعد وأسس الإجراءات المسطرية المتبعة أمام مختلف المحاكم، ودراسة قواعد وإجراءات تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية، والنهوض بكل ما يرمي إلى تطوير جهاز كاتبة الضبط عن طريق إعداد البحوث والدراسات؛
- تقديم استشارات وإنجاز خبرات في ميدان اختصاص كتابة الضبط، لفائدة الإدارة المركزية أو عندما يطلب من المعهد ذلك بصفة قانونية بواسطة السلطة الوصية؛
- تنظيم دورات للتكوين وندوات وتداريب لاستكمال الخبرة وإعادة التأهيل؛
- تنظيم دورات للتكوين الأساسي والمستمر والمتخصص، لفائدة مساعدي القضاء وممارسي المهن القانونية بطلب من الهيئات المهنية المعنية؛
- القيام بالنشر والأبحاث والدراسات العلمية، في مختلف الميادين القانونية والقضائية والفقهية؛
- التعاون مع الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، الوطنية والأجنبية ذات الاهتمام المشترك؛
- القيام بتنظيم دورات أو ندوات تكوينية، في المجال القانوني والقضائي لفائدة أطر وأعوان الدولة، والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة؛
- يمكن للمعهد في نطاق اتفاقيات التعاون الثقافي والتقني والقضائي المبرمة بين المملكة المغربية والدول الأجنبية، قبول طلبة أجانب للمشاركة في دورات تكوين الملحقين القضائيين وموظفي كتابة الضبط، وكذا تنظيم ندوات تكوينية متخصصة لفائدة القضاة أو الأطر القضائية أو أطر كتابة الضبط الأجنبية، بالإضافة إلى القيام بمهام الخبرة والاستشارة والتدريس لدى الدول المذكورة.

II - هيكلة المعهد العالي للقضاء

2.1 الهيكل التنظيمي

يدير المعهد مجلس إدارة ويسيره مدير عام.

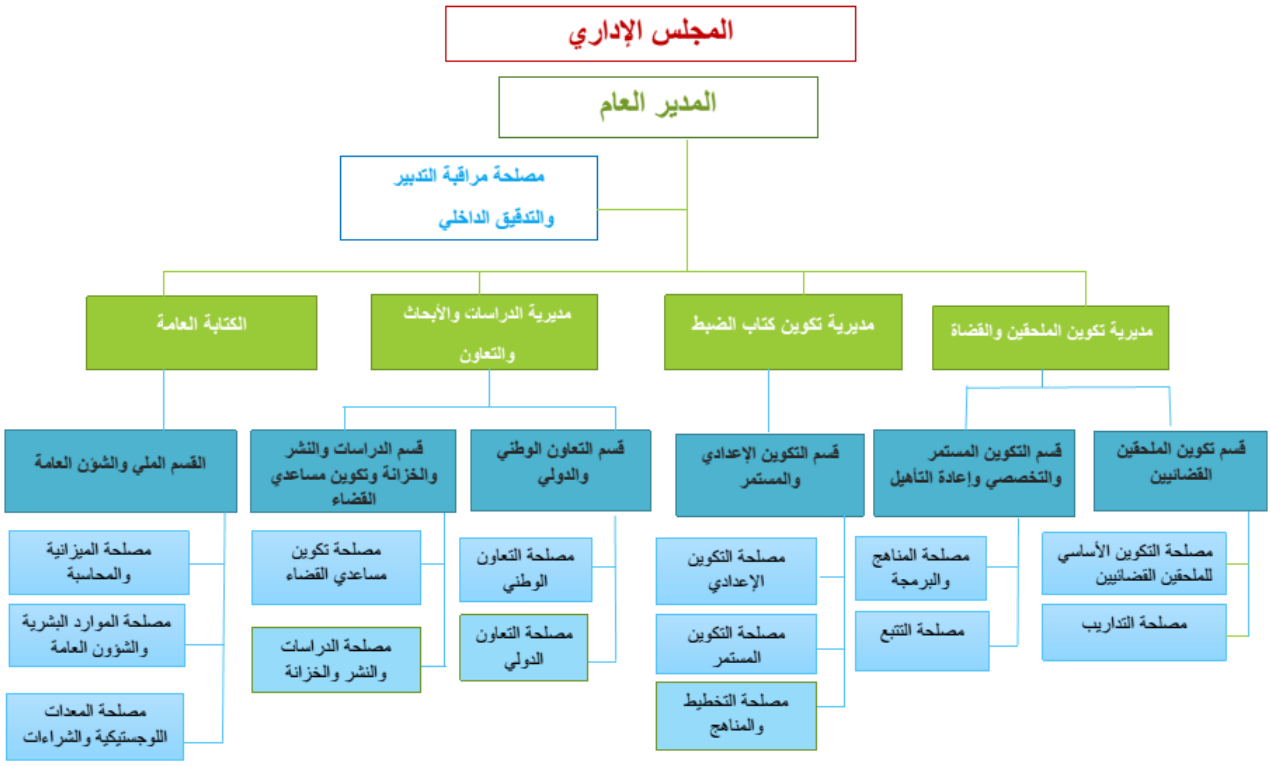

2.2 المجلس الإداري للمعهد العالي للقضاء

يتمتع مجلس إدارة المعهد الذي يرأسه وزير العدل بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لإدارة المعهد، ويتداول في جميع المسائل المتعلقة بمهامه وحسن سيره.

ولهذه الغاية، يقوم المجلس بالمهام التالية:

- الموافقة على النظام الداخلي للمعهد؛
- إعداد النظام الأساسي لمستخدمي المعهد، وعرضه على المصادقة طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل؛
- اقتراح نظام الدراسة والاختبارات؛
- الموافقة على برامج التكوينات الملقنة داخل المعهد وطرق التقييم المستمر؛
- المصادقة على الاتفاقيات التي يبرمها المعهد، مع المؤسسات الأخرى ذات الأهداف المشتركة؛
- الموافقة على مشروع ميزانية المعهد؛
- الموافقة على الحسابات الإدارية وحسابات التسيير؛
- اقتراح نظام تعويض المدرسين بالمعهد والمؤطرين بالمحاكم، وباقي المشاركين في أنشطة التكوين والبحث ولجان التقييم والاختبارات؛
- حيازة العقارات وبيعها وتأجيرها؛
- قبول الهبات والوصايا.

ويجتمع مجلس الإدارة على الأقل مرتين في السنة ولاسيما:

- قبل 30 يونيو لحصر القوائم التركيبية للسنة المالية المختتمة؛
- قبل 15 أكتوبر لدراسة وحصر الميزانية والبرنامج التقديري للسنة المالية الموالية.

2.3 الإدارة العامة للمعهد العالي للقضاء

يعين المدير العام للمعهد، وفقا لأحكام الفصل 30 من الدستور، ويتمتع بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لتسيير شؤون المعهد.

ولهذه الغاية يقوم بالمهام التالية:

- إعداد النظام الداخلي للمعهد، وعرضه على موافقة مجلس الإدارة والسهر على تطبيقه؛
- تنفيذ قرارات مجلس إدارة المعهد، وإن اقتضى الحال قرارات اللجنة أو اللجان التي يحدثها مجلس الإدارة؛
- تسيير شؤون المعهد العلمية والمالية والإدارية والإشراف على مختلف مصالحه؛
- الإشراف على إعداد برامج التكوين بالمعهد، والسهر على تنفيذها طبقا لقرارات مجلس الإدارة؛
- إعداد مشروع ميزانية المعهد؛
- اقتراح التدابير الكفيلة بتحسين جودة التكوين وعرضها على مجلس إدارة المعهد للموافقة عليها؛
- إبرام الاتفاقات بعد موافقة مجلس إدارة المعهد؛
- تمثيل المعهد أمام القضاء، وإزاء الغير والقيام بجميع الأعمال التحفظية؛
- مباشرة أو الإذن في مباشرة جميع التصرفات أو العمليات المتعلقة بمهام المعهد؛
- تعيين أساتذة المعهد وجميع المستخدمين الإداريين طبقا للأحكام المقررة في النظام الأساسي؛
- تقديم تقرير حول أنشطة المعهد لمجلس الإدارة عند نهاية كل سنة، وكذا مشروع برنامج العمل المقترح بالنسبة للسنة الموالية؛
- ويمكن للمدير العام أن يتلقى تفويضا من مجلس إدارة المعهد لتسوية قضايا معينة؛
- كما يجوز له أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطه واختصاصاته إلى الكاتب العام أو أحد المديرين.

ويعتبر المدير العام للمعهد هو الآمر بقبض موارد المعهد وصرف نفقاته، وبهذه الصفة يقوم بالالتزام بالنفقات بموجب تصرفات أو عقود أو صفقات، ويعمل على مسك محاسبة النفقات الملتزم بدفعها، ويصفي ويثبت نفقات المعهد وموارده.

ويساعد المدير العام في مهامه، مدير تكوين الملحقين القضائيين والقضاة ومدير تكوين كتاب الضبط ومدير للدراسات والأبحاث والتعاون كما يساعده في مهامه الإدارية كاتب عام.

III – التدبير الإداري والمالي للمعهد العالي للقضاء

3.1 الموارد البشرية

طبقا للمادة 14 من القانون رقم 09-01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، تتألف هيئة العاملين بالمعهد من قضاة وأساتذة باحثين وأطر هيئة كتاب الضبط، ومستخدمين إداريين وتقنيين وموظفين يلحقون من الإدارات العامة.

عدد الهيئة العاملة برسم سنة 2022، وتطوره خلال الفترة 2018-2022

بلغ عدد الهيئة العاملة مع نهاية سنة 2022، 71 موزعة كالتالي:

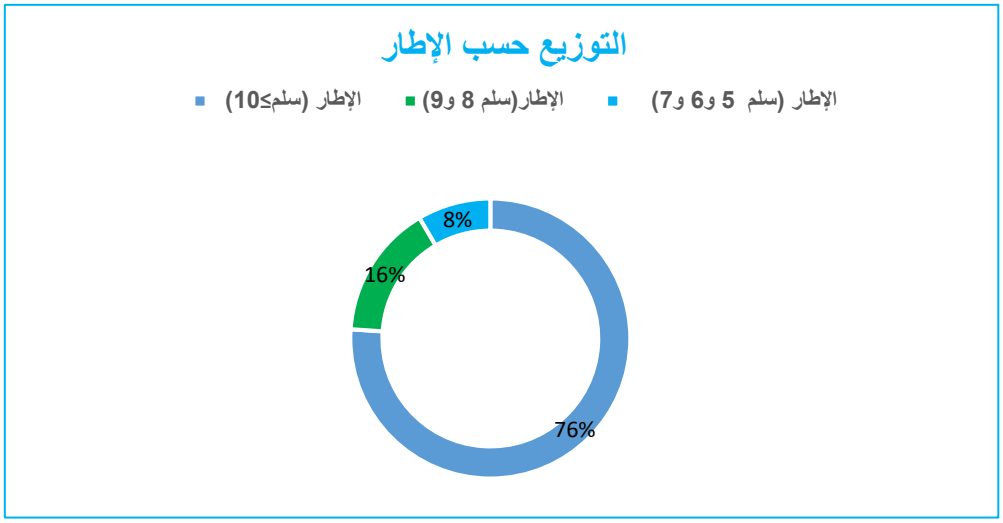

بلغ عدد الموظفات بالمعهد العالي للقضاء 36 موظفة أي ما يناهز 51% من الهيئة العاملة.

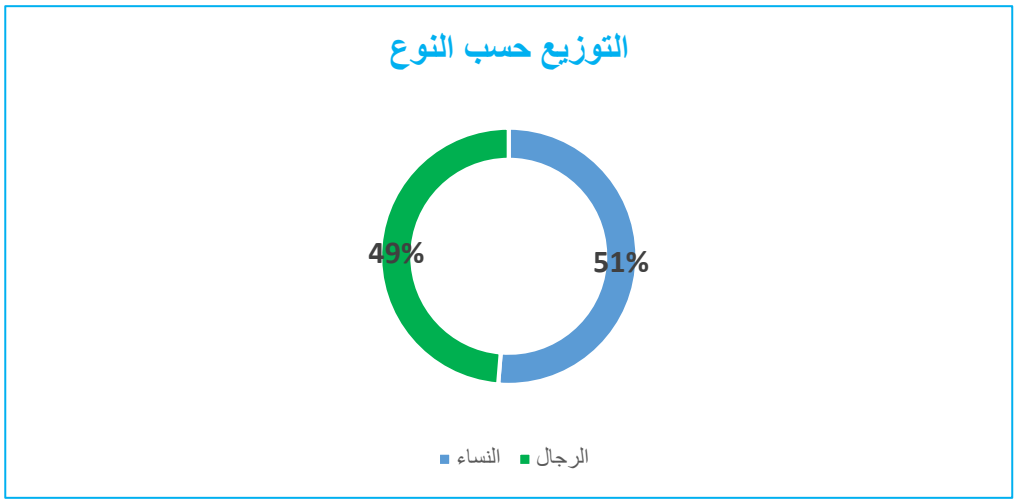

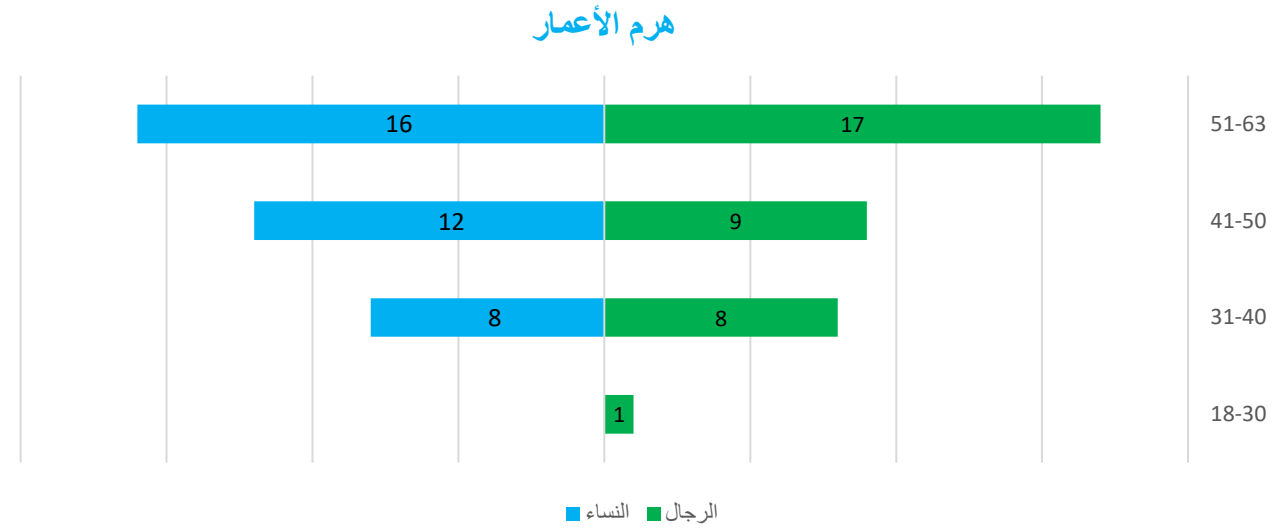

بلغ عدد المسؤولين 25 من ضمنهم 14 مسؤولة أي بنسبة 59 %.

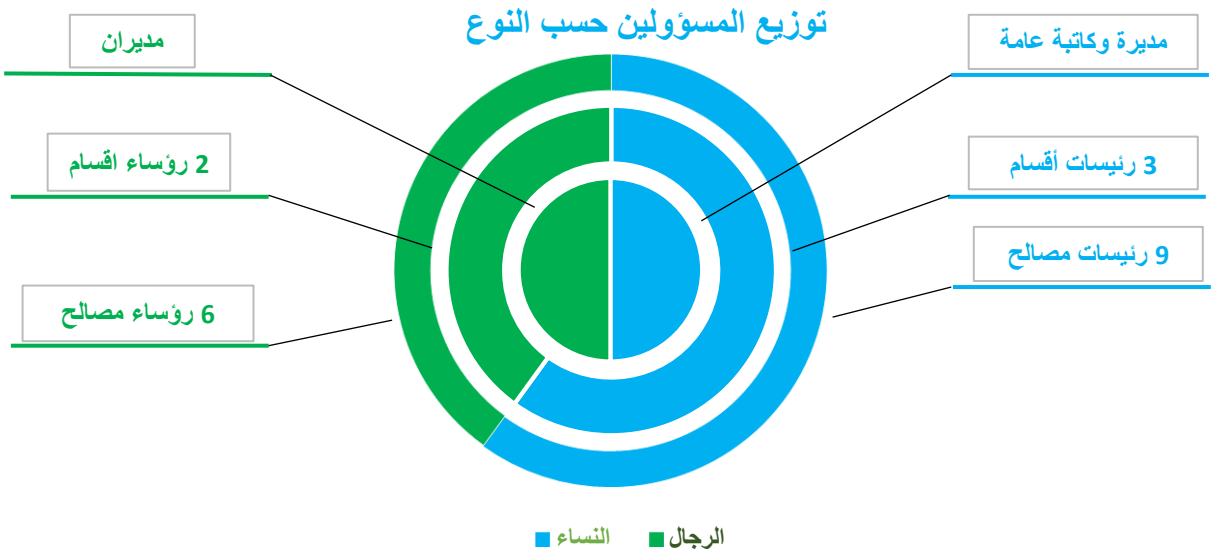

تطورعدد الهيئة العاملة بالمعهد 2018-2022

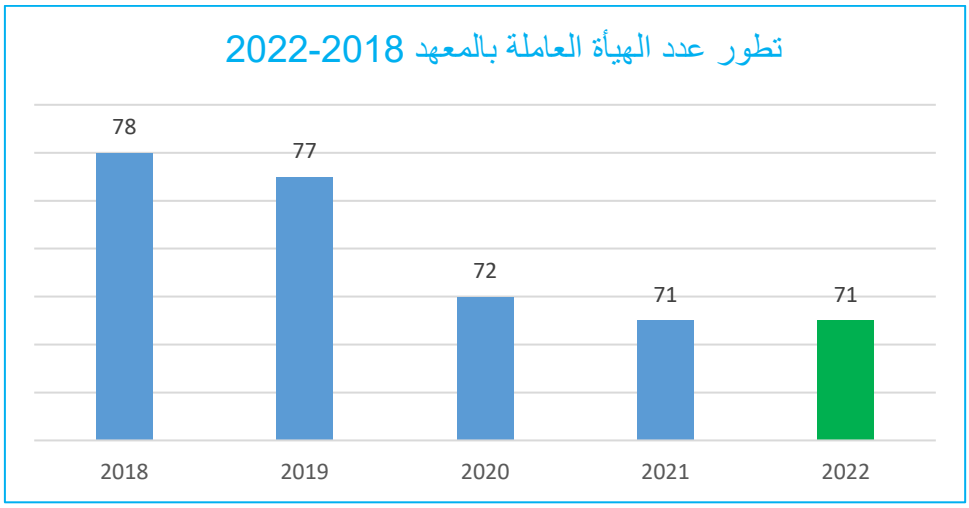

3.2 الموارد المالية

طبقا للمادة 13 من القانون رقم 09-01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، تشتمل ميزانية المعهد على ما يلي:

- **في باب الموارد:** المخصصات السنوية والإعانات المالية التي تمنحها الدولة، والمحاصيل المتأتية من القيام بالأبحاث ومن تقديم الخدمات، وعوائد القروض، والإعانات المالية غير إعانات الدولة، والهبات والوصايا والحاصلات المتنوعة، والمحاصيل الأخرى المأذون فيها.
- **في باب النفقات:** نفقات التسيير ونفقات التجهيز ونفقات مختلفة.

ميزانية سنة 2022 وتطور الميزانية خلال الفترة 2018-2022

- **المداخيل**

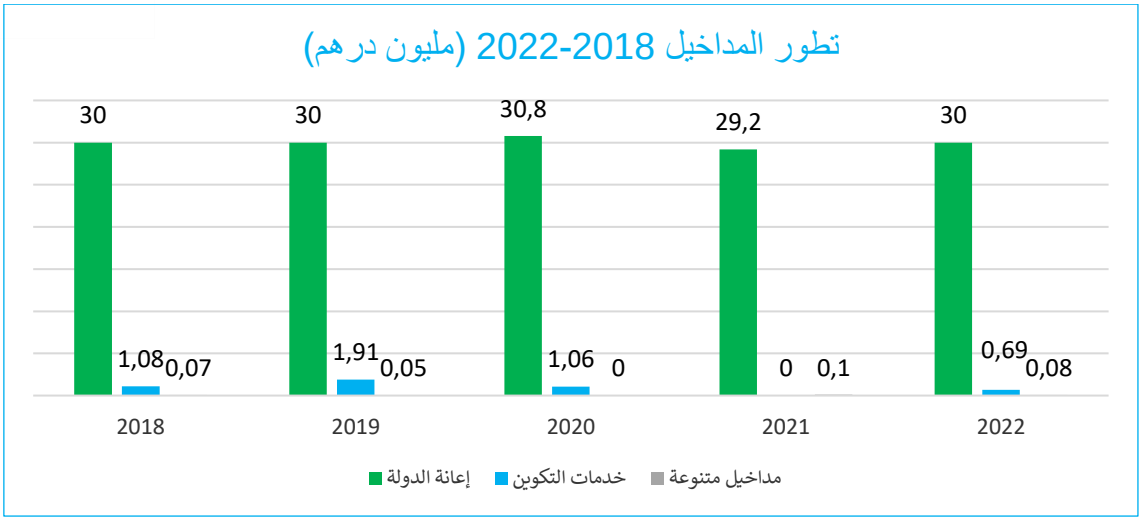
تطور المداخيل 2018-2022 (مليون درهم)
30
1,08
0,07
30
1,91
0,05
30,8
1,06
0
29,2
0
0,1
30
0,69
0,08
2018
2019
2020
2021
2022
إعانة الدولة
خدمات التكوين
مداخيل متنوعة

- **المصاريف**

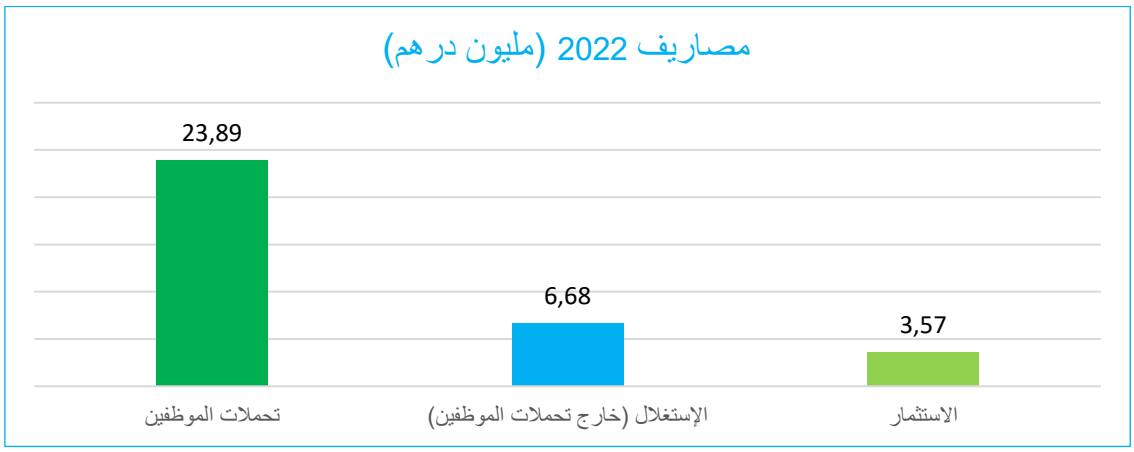
مصاريف 2022 (مليون درهم)
23,89
6,68
3,57
تحملات الموظفين
الإستغلال (خارج تحملات الموظفين)
الاستثمار

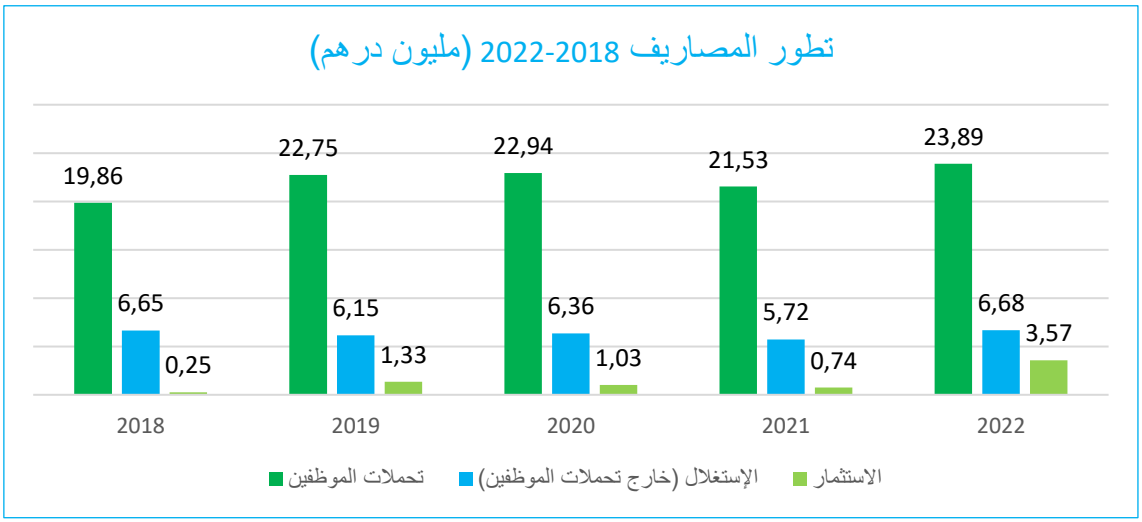
تطور المصاريف 2018-2022 (مليون درهم)
19,86
6,65
0,25
22,75
6,15
1,33
22,94
6,36
1,03
21,53
5,72
0,74
23,89
6,68
3,57
2018
2019
2020
2021
2022
تحملات الموظفين
الإستغلال (خارج تحملات الموظفين)
الاستثمار

الفصل الثاني
منجزات المعهد العالي للقضاء
برسم سنة 2022 و آفاق عمله

I - أنشطة المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2022

يسعى المعهد العالي للقضاء إلى تعزيز التعاون المشترك وتقاسم الخبرات المهنية وتبادلها مع مؤسسات مماثلة من خلال تهيئ وتفعيل اتفاقيات تعاون وكذا استقبال وفود وتنظيم زيارات متبادلة.

وفي هذا الصدد تميزت سنة 2022 بعدة أنشطة تمثلت فيما يلي:

زيارة الملحقين القضائيين (الفوج 44) للمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة

في إطار سياسة الانفتاح التي ينهجها المعهد العالي للقضاء على محيطه الخارجي لتبادل الخبرات ووجهات النظر واستلهام الممارسات الفضلى، نظم المعهد العالي للقضاء يوم 6 يناير 2022 زيارة للمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة لفائدة الفوج 44 من الملحقين القضائيين تحت إشراف مديرة تكوين الملحقين القضائيين والقضاة.

وتم خلال هذه الزيارة التعريف بدور الشرطة في حماية أمن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم وإطلاع الملحقات والملحقين القضائيين على عمل خلية التواصل والمراقبة ووحدة البصمات والتقنيات العلمية ومسرح الجريمة وجناح التدريب والتربية البدنية. زمن جهة ثانية تم تقديم عرض حول المعهد العالي للقضاء والهياكل المكونة له والدروس النظرية والعملية التي يرتكز عليها التكوين.

زيارة قاضية الاتصال الفرنسية للمعهد العالي للقضاء

في إطار التعاون بين المعهد العالي للقضاء والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا، استقبل المدير العام للمعهد يوم فاتح مارس 2022 قاضية الاتصال الفرنسية السيدة ايمانويل روبينسون.

وتمحورت المحادثات بين الجانبين حول تجديد اتفاقية التعاون بين المعهد العالي للقضاء والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا لتعزيز وتقوية التعاون في مجال التكوين الأساسي والمستمر للقضاة عبر تنظيم دورات تكوينية وتبادل الخبرات والدراسات.

زيارة رئيس القضاء بجمهورية السودان للمعهد العالي للقضاء

استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء يوم فاتح مارس 2022 السيد عبد العزيز فتح الرحمان عابدين رئيس القضاء بجمهورية السودان رفقة وفد قضائي يتكون من عدد من المسؤولين القضائيين.

وقد تمحورت المحادثات بين الطرفين حول تعزيز التعاون بين المعهد العالي للقضاء ومعهد العلوم القضائية والقانونية بجمهورية السودان وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية وتبادل الخبرات والدراسات.

التعاون مع المعهد الملكي للشرطة

استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء بتاريخ 3 مارس 2022 وفدا من المعهد الملكي للشرطة للتباحث بشأن إبرام مذكرة تفاهم بين المعهدين يسعى من خلالها الطرفان إلى التأسيس لشراكة فعالة وتبادل الخبرات وإعداد برامج مشتركة للتكوين.

الاحتفال باليوم العالمي للمرأة

احتفى المعهد العالي للقضاء يوم الاثنين 8 مارس 2022 باليوم العالمي للمرأة وتقدم المدير العام للمعهد بالشكر للسيد وزير العدل على التفاتته الكريمة اتجاه نساء المعهد وعنايته بهن، إذ أشاد بجهود كل القاضيات والموظفات العاملات بالمعهد اعترافا بأدائهن المتميز ودورهن الفعال في التكوين الأساسي والمستمر للقضاة وكتاب الضبط ومزاولي المهن القانونية والقضائية، مستحضرا الأهمية القصوى للمرأة ودورها الرائد في بناء المجتمع والأسرة والمساهمة في الرقي بالبلاد على قدم المساواة مع الرجل.

دورة تكوينية لفائدة محامين عمانيين

تنفيذا لاتفاقية التعاون في مجال التكوين بين المعهد العالي للقضاء وجمعية المحامين بسلطنة عمان، نظم المعهد العالي للقضاء دورة تكوينية لفائدة سبعة عشر محاميا عمانيا خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 16 مارس 2022، حول موضوع: " الضمانات القانونية للمتهم لدى سلطة التحقيق".

استقبال رئيسة مكتب مجلس أوروبا بالمعهد

في إطار تعزيز التعاون في مجال التكوين بين المعهد العالي للقضاء ومجلس أوروبا، استقبل المدير العام للمعهد يوم 21 مارس 2022 السيدة كارمن مورت كوميز، رئيسة مكتب مجلس أوروبا بالمملكة المغربية.

تمحورت أشغال هذا اللقاء حول بحث آفاق التعاون في مجال التكوين كما تم تقييم حصيلة التعاون مع مجلس أوروبا خلال السنوات الأخيرة. واستعرض السيد المدير العام بهذه المناسبة التوجهات الاستراتيجية للمعهد في مجال التكوين، مركزا على الأهمية البالغة التي يوليها للتكوين في مجال حقوق الإنسان وانخراطه في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات في هذا المجال.

استقبال الرئيسة الأولى للمحكمة العليا بجمهورية النمسا

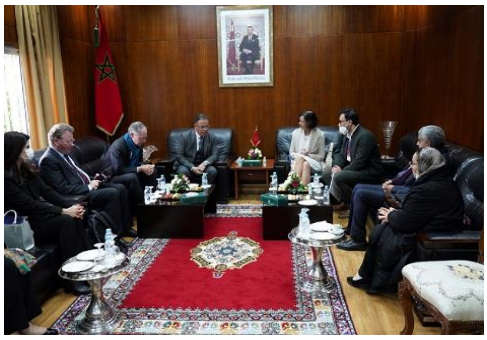

استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء يوم 22 مارس 2022 السيدة إليزابيث لوفريك، الرئيسة الأولى للمحكمة العليا بجمهورية النمسا.

حضر هذا اللقاء السيد سفير جمهورية النمسا لدى المملكة المغربية والسيد نائب الرئيس الأول لمحكمة النقض ومستشارات بهذه المحكمة وكذا مسؤولون بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وشكلت هذه الزيارة مناسبة لتواصل المسؤولة القضائية النمساوية مع الفوج 44 للملحقين القضائيين حيث تقاسمت مع أعضاء هذا الفوج التجربة القضائية النمساوية وما يميزها من خصوصية وما تزخر به من ممارسات قضائية فضلى.

وقد أكد المدير العام للمعهد في هذا اللقاء التواصلي على المكانة المتميزة للمرأة في سلك الملحقين القضائيين وما حققته من نجاح، كما اعتبر أن تعزيز قدرات الملحقين القضائيين في مجال حماية حقوق النساء يشكل التزاما محوريا يستلهم أفكاره من التوجيهات الملكية السامية التي تعمل إدارة المعهد على تنزيلها في إطار استراتيجية المؤسسة في مجال التكوين القضائي.

استقبال الفوج 45 للملحقين القضائيين

استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء يوم 9 ماي 2022 الفوج 45 للملحقين القضائيين بمقر المعهد.

وبهذه المناسبة، ألقى كلمة ترحيبية استعرض من خلالها المعطيات الخاصة بهذا الفوج، كما أكد على الجوانب العلمية والأخلاقية التي يتعين على الملحق القضائي التحلي بها.

زيارة السيد وزير العدل بجمهورية جيبوتي للمعهد العالي للقضاء

في إطار التعاون بين المعهد العالي للقضاء وجمهورية جيبوتي، استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء بتاريخ 24 ماي 2022 السيد وزير العدل والسيد المدير العام للمدرسة الوطنية للدراسات القضائية بجمهورية جيبوتي ووفد رفيع المستوى.

وتمحورت المحادثات حول سبل تعزيز التعاون بين المعهد العالي للقضاء والمدرسة الوطنية للدراسات القضائية من خلال تنظيم دورات تكوينية وتبادل الخبرات والدراسات.

لقاء تواصلي للسيد وسيط المملكة مع أعضاء الفوج 45 للملحقين القضائيين

في إطار برنامج اللقاءات التواصلية المبرمجة لفائدة الفوج 45 للملحقين القضائيين، تم عقد لقاء تواصلي مع السيد محمد بنعليلو وسيط المملكة حيث ألقى بالمناسبة عرضا حول نشاط مؤسسة الوسيط ودورها الفعال في الدفاع عن الحقوق وترسيخ مبادئ العدل والانصاف والشفافية في إدارة المؤسسات العمومية بهدف تعزيز ثقة المواطنين فيها.

لقاء تواصلي للسيد المفتش العام للشؤون القضائية مع أعضاء الفوج 45 للملحقين القضائيين

في إطار برنامج تكوين الملحقين القضائيين (الفوج 45) وإدماجهم في البيئة القضائية، ألقى السيد عبد الله حمود المفتش العام للشؤون القضائية بالمجلس الاعلى للسلطة القضائية محاضرة حول حقوق وواجبات القاضي والأخلاقيات التي يجب عليه التحلي بها وكذا دوره في المجتمع.

مشاركة المعهد العالي للقضاء في مؤتمر إقليمي حول "دور القضاة في تعزيز حرية التعبير في المنطقة العربية"

شارك المعهد العالي للقضاء في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 يونيو 2022 في أشغال مؤتمر إقليمي منظم من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بالرباط حول "دور القضاة في تعزيز حرية التعبير في المنطقة العربية".

وقد عرفت أشغال هذا المؤتمر مشاركة قضاة من المنطقة العربية ومن المملكة المغربية وملحقين قضائيين من الفوج 45، بهدف تبادل الآراء والتجارب والممارسات الفضلى على المستويين الإقليمي والوطني من أجل النهوض بدور القضاء في تعزيز حرية التعبير.

زيارة السيد النائب العام بجمهورية السودان للمعهد العالي للقضاء

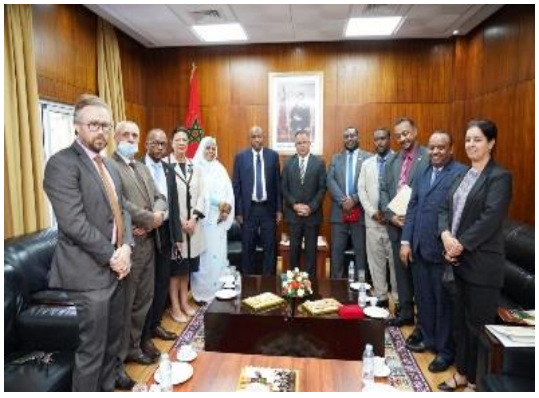

استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء يوم 22 يونيو 2022 النائب العام بجمهورية السودان، السيد خليفة أحمد خليفة في إطار زيارة عمل قام بها للمملكة رفقة وفد قضائي رفيع المستوى يتكون من عدد من المسؤولين القضائيين.

وقد تمحور اللقاء حول سبل تعزيز التعاون بين المعهد العالي للقضاء ومعهد العلوم القضائية والقانونية بجمهورية السودان وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية وتبادل الخبرات والدراسات.

الجمعية العمومية للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي

ترأس المدير العام للمعهد العالي للقضاء يوم 24 يوليوز 2022 مجلس إدارة الجمعية العمومية للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي وذلك بمقر المعهد القضائي الأردني بعمان. وقد تم بالمناسبة إجماع كافة الدول الأعضاء على إعادة تعيين المدير العام للمعهد العالي للقضاء بالمغرب لرئاسة مجلس إدارة الشبكة إلى غاية متم سنة 2022.

وبصفته رئيس مجلس إدارة الشبكة، ألقى المدير العام الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الإقليمي للقيادات القضائية النسائية في الجهاز القضائي المنظم من طرف هيئة الأمم المتحدة للمرأة يومي 24 و25 يوليوز 2022 بالمعهد القضائي الأردني بهدف تبادل التجارب والممارسات الفضلى في هذا المجال.

زيارة السيد سفير جمهورية اليمن للمعهد العالي للقضاء

استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء، يوم 13 أكتوبر 2022، السيد عز الدين الأصبحي سفير الجمهورية اليمنية بالمغرب.

انكب هذا اللقاء على تعزيز سبل التعاون في ميدان التكوين الأساسي والمستمر للقضاة عبر تنظيم دورات تكوينية وتبادل الخبرات والدراسات.

استقبال وزير العدل اليمني بالمعهد العالي للقضاء

في إطار التعاون القضائي مع جمهورية اليمن، استقبل المدير العام للمعهد يوم 25 اكتوبر 2022 السيد وزير العدل اليمني فضيلة القاضي بدر عبده أحمد العارضة رفقة وفد قضائي يتكون من سفير جمهورية اليمن بالمغرب السيد عز الدين سعيد الأصبحي والسيد النائب العام بجمهورية اليمن فضيلة القاضي قاهر مصطفى علي ومجموعة من المسؤولين القضائيين.

تم خلال هذا اللقاء إطلاع الوفد اليمني على التجربة المغربية في مجال التكوين الأساسي والمستمر للقضاة كما تمت مناقشة سبل تعزيز روابط التعاون في مجال التكوين القضائي.

استقبال وفد قضائي من المحكمة العليا الليبية

في إطار التعاون القضائي مع دولة ليبيا، استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء يوم 30 نونبر 2022 مستشارين وأعضاء نيابة النقض بالمحكمة العليا الليبية وتم بالمناسبة اطلاعهم على التجربة المغربية في مجال التكوين الأساسي والمستمر للقضاة.

برنامج التعاون مع مجلس أوروبا HELP

في إطار برنامج الدعم الجهوي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا لتعزيز حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون والديموقراطية جنوب البحر الأبيض المتوسط، نظم المعهد العالي للقضاء لفائدة الملحقين القضائيين ورشة تحسيسية حول مكافحة العنف ضد النساء والعنف المنزلي وذلك يوم 08 دجنبر 2022، وخصصت الورشة لمناقشة الإطار القانوني الوطني والدولي لمحاربة العنف ضد النساء وإبراز دور القضاء في محاربة هذه الظاهرة، وكذا استعراض برنامج التكوين في هذا المجال.

وعلى هامش هذا اللقاء تم تسليم شواهد التكوين لفائدة المكونين والملحقين القضائيين المستفيدين من الدورات التدريبية المتاحة على المنصة الإلكترونية لبرنامج HELP.

توقيع اتفاقية تعاون وشراكة مع جامعة مولاي إسماعيل بمكناس

في إطار التعاون المشترك بين المعهد العالي للقضاء والجامعات ، قام المدير العام للمعهد بتوقيع اتفاقية تعاون وشراكة مع جامعة مولاي إسماعيل في شخص رئيسها السيد الحسن سهبي رئيس الجامعة وذلك يوم 11 دجنبر 2022. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تبادل الخبرات وتنظيم تكوينات ندوات ومحاضرات.

استقبال وكيل وزارة العدل بالسودان

في إطار التعاون القضائي مع جمهورية السودان، استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء يوم 12 دجنبر 2022 السيدة هويدا علي عوض الكريم وكيل وزارة العدل بالسودان والوفد المرافق لها والذي يضم سفير جمهورية السودان بالمغرب السيدة مودة عمر ومجموعة من المسؤولين بوزارة العدل السودانية.

خلال هذه الزيارة تم إطلاع الوفد السوداني على التجربة المغربية في مجال التكوين الأساسي والمستمر للقضاة.

اتفاقية تعاون مع المدرسة العليا الإيطالية للقضاء

في إطار التعاون مع المعاهد المماثلة، وقع المدير العام للمعهد العالي للقضاء، يوم 15 دجنبر 2022 بروما اتفاقية تعاون مع رئيس المدرسة العليا الإيطالية للقضاء، جورجيو لاتانزي، تهدف إلى تطوير التعاون في مجال التكوين القضائي.

وتشمل الاتفاقية المذكورة عدة مجالات للتعاون: تطوير برامج مشتركة في التكوين والبحث، تنظيم اللقاءات وتبادل الزيارات، استضافة المكونين والتعاون في إعداد ونشر النصوص والمواد العلمية.

انعقاد الاجتماع 36 لمجلس إدارة المعهد العالي للقضاء

ترأس السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل بتاريخ 16 نونبر 2022 أشغال الاجتماع السادس والثلاثون لمجلس إدارة المعهد العالي للقضاء.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع المحاور التالية:

1. المصادقة على مشروع محضر الاجتماع الخامس والثلاثون للمجلس (25 نونبر 2021)؛
2. بطاقة حول التقرير السنوي للمعهد العالي للقضاء لسنة 2021؛
3. حصر القوائم التركيبية للسنة المالية المختتمة 2021؛

4. مشروع ميزانية المعهد برسم سنة 2023؛
5. بطاقة حول الفوج 44 للملحقين القضائيين؛
6. بطاقة حول الفوج 45 للملحقين القضائيين؛
7. مشروع برنامج التكوين المستمر للقضاة برسم السنة القضائية 2023؛
8. مشروع برنامج التكوين المستمر لكتاب الضبط برسم سنة 2023؛
9. المصادقة على مشاريع اتفاقيات تعاون بين المعهد العالي للقضاء و:
   - المدرسة العليا للقضاء بالجمهورية الإيطالية؛
   - المعهد الملكي للشرطة؛
   - الوكالة الوطنية للموانئ؛
   - المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛
   - المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
   - جامعة مولاي إسماعيل بمكناس؛
   - بورصة الدار البيضاء؛
   - مذكرة تفاهم بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بدولة الكويت.
10. ما يستجد من أعمال.

II- حصيلة عمل المعهد العالي للقضاء برسم سنة 2022

2.1 التكوين

تتمثل مهام المعهد العالي للقضاء، في التكوين الأساسي للملحقين القضائيين، والتكوين المستمر والتخصصي للقضاة، والتكوين الأساسي والمستمر في ميدان كتابة الضبط، إلى جانب تنظيم دورات التكوين الأساسي والمستمر والتخصصي لفائدة مساعدي القضاء وممارسي المهن القانونية، والقيام بالنشر والأبحاث والدراسات العلمية في مختلف الميادين القانونية والقضائية والفقهية.

2.1.1 تكوين الملحقين القضائيين والقضاة

تسهر مديرية تكوين الملحقين القضائيين والقضاة، على القيام بالمهام الموكلة إليها، بواسطة طاقم إداري يتكون من أربعة عشر إطارا وموظفا، وطاقما بيداغوجيا يتكون من 114 مؤطرا، غالبيتهم راكمت تجربة مهنية بالمحاكم، أو الإدارة المركزية لوزارة العدل، واستفادت من دورات تكوينية في مجالات التكوين.

2.1.1.1 التكوين الأساسي للملحقين القضائيين

يتميز التكوين الأساسي للملحقين القضائيين، بطابعيه المهني والمنهجي الهادف إلى مسايرة التحولات الآنية في مجال العدالة، من خلال تأهيلهم لضمان الحماية القانونية الفعلية لحقوق الإنسان، وإحكام الرقابة على الالتزامات والمعاملات، وتصريف القضايا بالسرعة المطلوبة والفاعلية المنشودة لإشاعة العدل بين الناس.

ويحتل التكوين مكانة هامة كذلك في مجال الرفع من النجاعة ومصداقية النظام القضائي من خلال تكوين قضاة ذوي كفاءة وفعالية متشبعين بالمبادئ المعرفية القانونية وبتقنيات تحرير الأحكام والفصل في النزاعات ومدركين لكيفية ممارسة استقلاليتهم عند اتخاذ القرارات القضائية التي يصدرونها.

وتستغرق مدة التكوين الأساسي سنتين تتوزع على فترات بين المعهد العالي للقضاء والتدريب بالمحاكم وزيارة المؤسسات والإدارات المرتبطة بالعمل القضائي.

وترتكز الحصص الدراسية بالمعهد العالي للقضاء، على دروس نظرية وتطبيقية تندرج في إطار تقسيم وظيفي على أساس أقطاب تكوينية موزعة كالتالي:

ويضم كل قطب مجموعة من الوحدات تشمل موادا رئيسية وتكميلية.

ويعد التدريب الميداني للملحقين القضائيين بالمحاكم فترة حاسمة في التكوين (حوالي أحد عشر شهرا)، لأنه يمكن من:

- الإعداد العملي للملحقين القضائيين لتحمل مهامهم القضائية؛
- معرفة تنظيم وكيفية اشتغال المحاكم؛
- الممارسة العملية للتقنيات المهنية بشأن كل مهمة من المهام القضائية بالمحكمة؛
- التعرف على دور وعمل كتابة الضبط بالمحكمة؛
- التعرف على مختلف المهنيين الفاعلين في الحقل القضائي.

وفي إطار الانفتاح على الخبرات الخارجية، نظم المعهد ندوات علمية لفائدة الملحقين القضائيين حول المواضيع التالية:

- دورات تكوينية حول مكافحة العنف ضد المرأة بشراكة مع مجلس أوروبا؛
- دورات تكوينية حول الاتجار في البشر بشراكة مع مجلس أوروبا؛
- دورة تكوينية متعلقة بحقوق الطفل بشراكة مع اليونيسف.

وبهدف تحديث مناهج التكوين الأساسي للملحقين القضائيين، تم استكمال الدلائل البيداغوجية التالية:

- دليل التكوين في مادة القانون المدني؛

- دليل التكوين في مادة القانون الجنائي.

كما يتم العمل على استكمال دليل قانون المسطرة الجنائية.

2.1.1.2 التكوين المستمر للقضاة

يحتل التكوين المستمر مكانة خاصة، فهو بمثابة سياسة داخلية محفزة على رفع أداء مختلف مكونات القطاع وتطويره وإتقانه، وذلك لتمكين موارده البشرية من التلاؤم مع تطور بنية وأهداف القطاع من خلال:

- تأهيل القضاة بتلقينهم تكوينا نظريا وتطبيقيا قصد إعدادهم لمزاولة المهام المنوطة بهم؛
- استكمال خبرة القضاة استجابة للتطورات التقنية والتحولات التي تعرفها منظومة العدالة؛
- إعداد القضاة لتولي مهام التأطير والتدبير والتوجيه بالإدارة القضائية.

وبذلك يشكل التكوين المستمر رافعة داخلية محفزة لحل مختلف المشاكل التي يواجهها القطاع فيما يتعلق بأداء موارده البشرية.

ويهدف التكوين المستمر للقضاة إلى تمكين المستفيدين منه من اكتساب المعارف وتطوير المهارات والخبرات المهنية وتجويد أدائهم وتحسين مردوديتهم ومسارهم المهني.

ويتم تنظيم دورات التكوين المستمر مركزيا وجهويا على صعيد جميع الدوائر الاستئنافية وتتوزع برامج التكوين المستمر حسب ما يلي:

- التكوين في مجالات الإدارة القضائية؛
- التكوين في مجال حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية؛
- التكوين في التشريعات الجديدة؛
- التكوين في مجال الأخلاقيات؛
- تكوين المكونين.

2.1.1.3 حصيلة تكوين الملحقين القضائيين برسم سنة 2022

أ- تكوين الفوج 44 للملحقين القضائيين

التحق الفوج 44 من الملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء بتاريخ 01 أكتوبر 2020، والبالغ عدد أعضائه 165 فردا موزعين على النحو التالي:

- 150 ملحقة وملحقا قضائيا؛

- 8 ملحقين قضائيين عسكريين يتلقون نفس التكوين الخاص بالملحقين القضائيين طبقا للظهير الشريف رقم 1.15.80 الصادر في 18 من شوال 1436 (04 أغسطس 2015) المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين؛
- 7 مستمعي عدالة أجانب، 6 منهم من دولة اليمن ومستمع عدالة واحد من دولة فلسطين ينتمون لهذا الفوج تنفيذا لاتفاقيات التعاون الموقعة في الموضوع.

وخضع أعضاء الفوج 44 للتدريب بالمحاكم الابتدائية امتد من 05 أبريل 2021 إلى غاية متم شهر أكتوبر 2021، وذلك تحت إشراف السادة رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك العامين بها.

وبتاريخ 08 نونبر 2021 التحق الفوج 44 للملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء لاستكمال الفترة الثانية من التكوين.

ونظرا للخصاص الذي تعرفه المحاكم المتخصصة بالمملكة، عرف هذا الفوج تخصيص فوجين متخصصين، فوج إداري يضم 20 ملحقة وملحقا قضائيا وفوج تجاري يضم 40 ملحقة وملحقا قضائيا.

ومواكبة لعملية تكوين هذا الفوج، تم تنظيم زيارات ميدانية لفائدة الملحقين القضائيين لبعض المؤسسات ذات الصلة بالعمل القضائي، وذلك حسب البرمجة التالية:

تخصص الفوج	المؤسسات المعنية بالزيارة
مجموعة التخصص الإداري	مجلس النواب، مديرية أملاك الدولة، الأمانة العامة للحكومة
مجموعة التخصص التجاري	ميناء الدار البيضاء، مركز الوساطة والتحكيم، مجلس المنافسة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
مجموعات التكوين العام	المعهد الملكي للشرطة

وواصل الفوج 44 تدريبه بمحاكم أول درجة لتلقي تدريب ميداني خلال الفترة الممتدة من 07 فبراير 2022 إلى غاية 29 أبريل 2022 إذ التحق أعضاء الفوج العام بالمحاكم الابتدائية، تحت إشراف السادة رؤساء المحاكم الابتدائية، في حين التحق أعضاء فوج التخصص الإداري بالمحاكم الإدارية وأعضاء فوج التخصص التجاري بالمحاكم التجارية، وذلك وفق برنامج التدريب الذي وضع من طرف إدارة المعهد العالي للقضاء، وعلى النحو المحدد في دليل الإشراف على التدريب.

ثم خضع أعضاء هذا الفوج لتدريب ميداني بمحاكم ثاني درجة خلال الفترة الممتدة من 09 ماي إلى غاية 29 يوليوز 2022، حيث التحق أعضاء الفوج العام بمحاكم الاستئناف وأعضاء فوج التخصص التجاري بمحاكم الاستئناف التجارية وأعضاء فوج التخصص الإداري بمحاكم الاستئناف الإدارية.

وضمانا لتتبع ومواكبة عملية التدريب الميداني للملحقين القضائيين، وتذليل مختلف الصعوبات التي قد تعترض تنفيذه، تم تنظيم زيارات تواصلية لمحاكم التدريب من طرف أطر قضائية تعمل بالمعهد العالي للقضاء، كما تم تقييم هذه العملية من خلال مراقبة التقارير المنجزة من طرف الملحقين القضائيين.

وبتاريخ 12 شتنبر 2022، التحق أعضاء الفوج 44 للملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء لاجتياز امتحان التخرج، وذلك وفق البرنامج الآتي:

الاختبارات الكتابية:

التاريخ	مجموعة التكوين العام		مجموعة القضاء التجاري		مجموعة القضاء الإداري	
12 شتنبر 2022	الفترة الصباحية	الفترة المسائية	الفترة الصباحية	الفترة المسائية	الفترة الصباحية	الفترة المسائية
	القانون المدني	مدونة الأسرة	القانون التجاري	مدونة الأسرة	القانون المدني	دعوى الإلغاء
13 شتنبر 2022	القانون الجنائي	تعريب حكم قضائي	القانون الجنائي	تعريب حكم قضائي	المنازعات الضريبية	تعريب حكم قضائي

الاختبارات الشفوية:

التاريخ	الفترة	المجموعة	عدد الملحقين القضائيين
الخميس 15 شتنبر 2022	صباحا	الأولى	30
	مساء	الثانية	30
الجمعة 16 شتنبر 2022	صباحا	الثالثة	30
	مساء	الرابعة	30
السبت 17 شتنبر 2022	صباحا	الخامسة	30
	مساء	السادسة	15

وقد أسفرت النتائج النهائية لامتحان تخرج الفوج 44 للملحقين القضائيين عن نجاح جميع الملحقين القضائيين المنتسبين للفوج المذكور.

ب-تكوين الفوج 45 من الملحقين القضائيين

التحق الفوج 45 من الملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء بتاريخ 06 ماي 2022 ويتكون هذا الفوج من 252 ملحقة وملحقا قضائيا ومستمعي عدالة موزعين كما يلي :

- 250 ملحقة وملحقا قضائيا (89 ملحقة قضائية و161 ملحقا قضائيا) ؛
- 2 مستمعي عدالة أجانب من دولة اليمن.

وتلقى الفوج المذكور تكوينا بالمعهد العالي للقضاء إلى غاية متم شهر نونبر، إذ تمت برمجة المواد التالية:

المادة المدرسة	عدد الحصص
القانون الجنائي	19 حصة
قانون المسطرة الجنائية	16 حصة
القانون المدني	20 حصة
قانون المسطرة المدنية	17 حصة
مدونة الأسرة	19 حصة
قانون السيروالتأمين	15 حصة
تقنيات التحريرفي المادة الجنائية	13 حصة
تقنيات تحريرفي المادة المدنية	10 حصص
قانون الشغل -نزاعات الشغل	10 حصص
مدونة الأخلاقيات القضائية	6 حصص
كتابة الضبط	4 حصص
حقوق الانسان	حصتين
الأمازيغية	9 حصص
الجلسات الافتراضية	9 حصص

وبتاريخ 05 دجنبر 2022 التحق أعضاء الفوج 45 بالمحاكم الابتدائية لتلقي تدريب ميداني تحت إشراف رؤساء المحاكم ووكلاء الملك العامين بها، وذلك وفق البرنامج التالي:

برنامج التدريب بالمحاكم الابتدائية	
النيابة العامة	جميع الشعب
القسم الجنحي	شعبة التحقيق
	شعبة الجنحى العادى
	شعبة الجنحى تلبسى
	شعبة حوادث السير
	الغرفة الجنحية الاستئنافية
القسم المدني	الاستعجالى والأوامر المبنية على طلب
	شعبة المسؤولية التقصيرية
	شعبة الأكرية
	شعبة المدنى المتنوع
القسم الاجتماعي	شعبة نزاعات الشغل
قسم قضاء الأسرة	جميع الشعب

ج -معطيات إحصائية حول الملحقين القضائيين (الفوجين 44 و45)

التوزيع النسبي للملحقين القضائيين حسب الجنس:

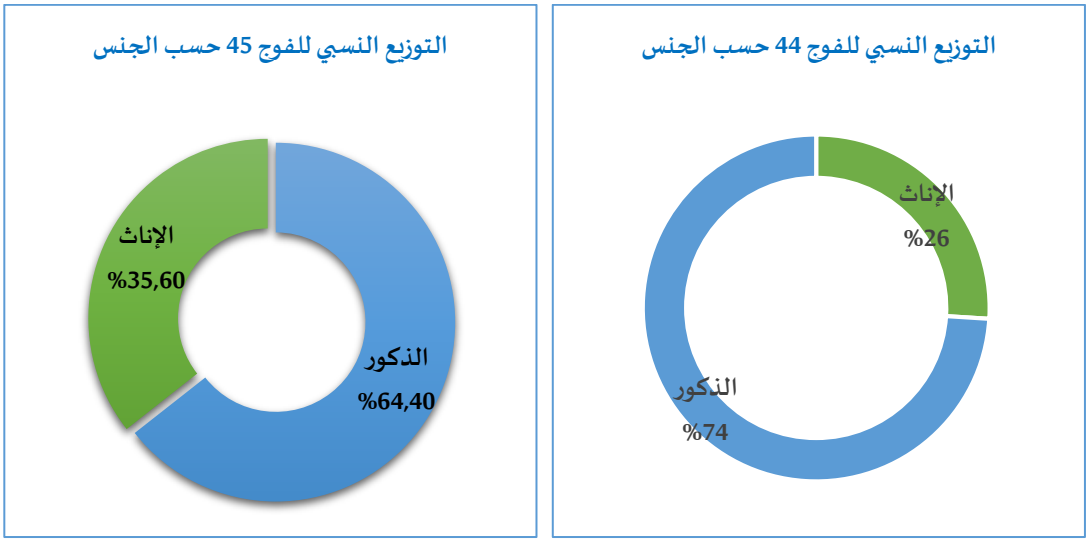

التوزيع النسبي للملحقين القضائيين حسب السن:

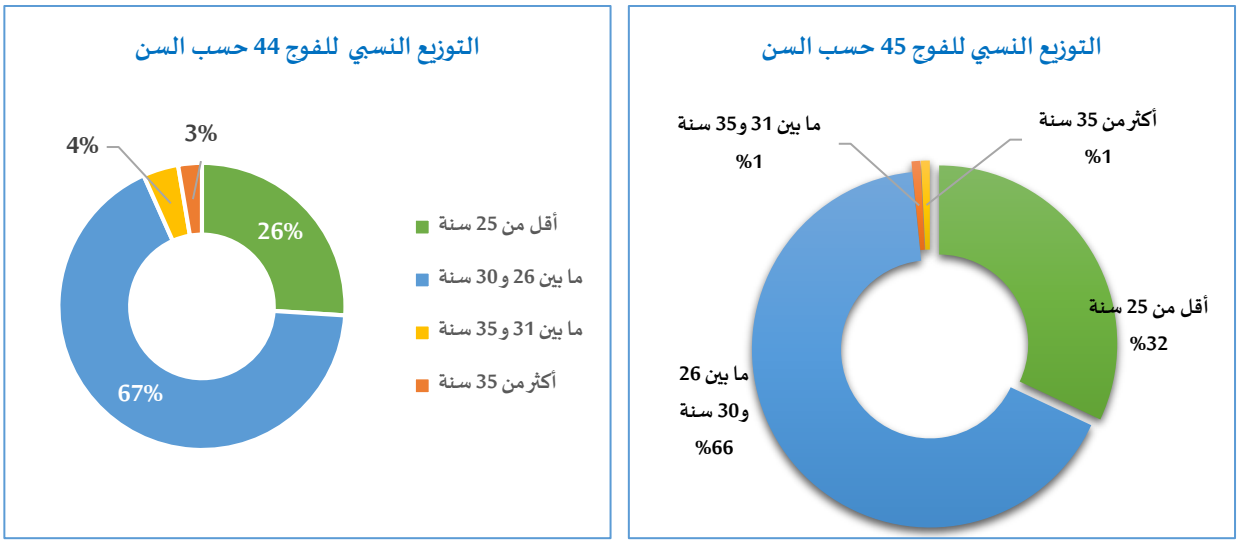

التوزيع النسبي للملحقين القضائيين حسب نوع الشهادة المحصل عليها:

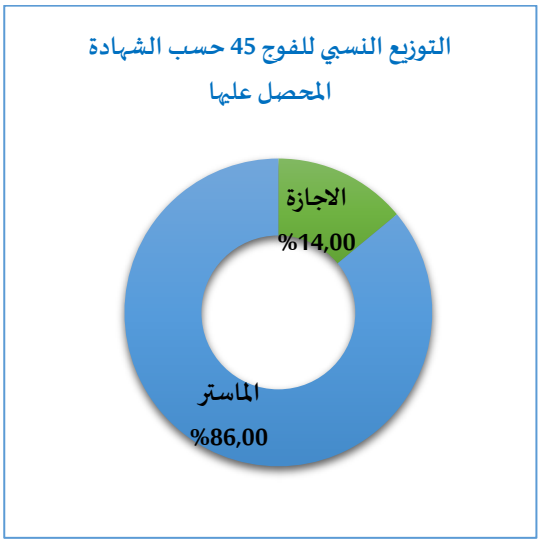

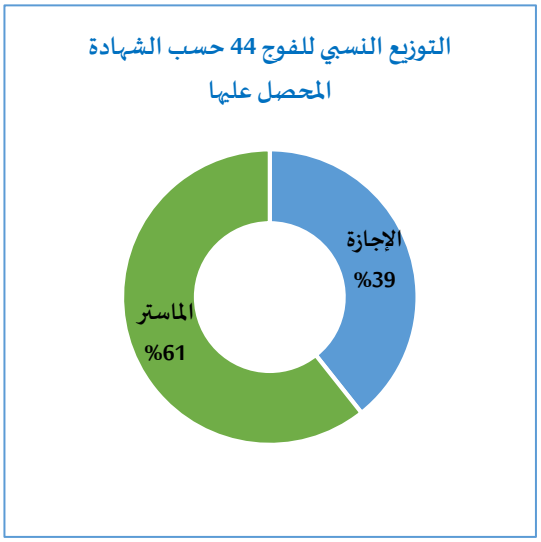

2.1.1.4 حصيلة التكوين المستمر للقضاة برسم سنة 2022

في إطار التكوين المستمر للقضاة، تم تنظيم ندوة عن بعد بشراكة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في 29 شتنبر 2022، استفاد منها 20 قاضية وقاضيا متخصصا في القضايا المتعلقة بالملكية الصناعية والتجارية والفكرية، انصبت مواضيعها على شروط براءة الاختراع والعقود الواردة على البراءات المذكورة وأهم القرارات الصادرة عن محكمة الاتحاد الأوروبي في هذا الموضوع وحماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية وأهم الاجتهادات الصادرة عن محكمة النقض في موضوع حماية حقوق المؤلف ودور المحاكم في إرساء حماية ناجعة لحقوق الملكية الفكرية. وقد تم تأطير هذه المواضيع من طرف خبراء مغاربة وقضاة ومستشارين قانونيين ومحكمين وكذا خبراء أجانب من فرنسا وبلجيكا وسويسرا.

2.1.2 تكوين كتاب الضبط

2.1.2.1 برامج تكوين كتاب الضبط

تتولى مديرية تكوين كتاب الضبط بالمعهد العالي للقضاء الإشراف على تكوين كتاب الضبط، ويدير هذه المديرية مدير وتتألف من قسم وثلاث مصالح، وتتوفر على طاقم إداري وبيداغوجي يتكون من 14 إطارا وموظفا، غالبيتهم ممن راكموا تجارب مهنية بالمحاكم أو بالإدارة المركزية لوزارة العدل واستفادوا من دورات تكوينية معمقة في مجالي هندسة التكوين والهندسة البيداغوجية.

هيكلة مديرية تكوين كتاب الضبط

تعمل مديرية تكوين كتاب الضبط على إعداد وتنفيذ عدة برامج تكوينية تستهدف جميع فئات أطر وموظفي هيئة كتابة الضبط، وتتجلى هذه البرامج فيما يلي:

- برامج التكوين الأساسي للموظفين الجدد؛
- برنامج التكوين المستمر لأطر وموظفي هيئة كتابة الضبط العاملين بالمحاكم وبالمصالح اللاممركزة لوزارة العدل؛
- برنامج التكوين المستمر لأطر وموظفي الإدارة المركزية؛
- برنامج التكوين التأهيلي لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة الجدد والمديرين الفرعيين الإقليمين؛
- برنامج التكوين التأهيلي لأطر وزارة العدل المكلفين بمهام العدول بالخارج؛
- برنامج التكوين الإعدادي لاجتياز امتحانات الكفاءة المهنية.

2.1.2.2 التكوين الأساسي لكتاب الضبط

دأب المعهد العالي للقضاء منذ سنة 2010 على تحديد مدة التكوين الأساسي لكتاب الضبط بتنسيق مع الإدارة المركزية لوزارة العدل من ستة (6) أسابيع إلى ستة (6) أشهر بحسب الفئة المستهدفة. وبتاريخ 28 يناير 2019 صدر مرسوم رقم 2.18.932 (25 ديسمبر 2018) بتتميم المرسوم رقم 2.11.473(14 سبتمبر 2011) بشأن النظام الأساسي

الخاص بهيئة كتابة الضبط، ونص في مادته 35 مكرر على خضوع الموظفين المتمرنين، لزوما لتكوين خاص لا تقل مدته عن ستة (6) أشهر، تحدد شروط وكيفيات تنظيمه بقرار لوزير العدل تؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية، إلا أن القرار المذكور لم يصدر بعد.

تتوزع مدة هذا التكوين بين الدراسة بالمعهد والتدريب بالمحاكم وزيارة بعض الإدارات والمؤسسات العمومية.

المشاركون في إحدى دورات التكوين الأساسي برسم سنة 2022

(فوج المنتدبين القضائيين من الدرجة الثالثة: تخصص المساعدة الاجتماعية)

أ-مرحلة الدراسة بالمعهد

يخضع الموظف المتدرب خلال مرحلة الدراسة بالمعهد لتكوين يشمل المحاور والوحدات التالية:

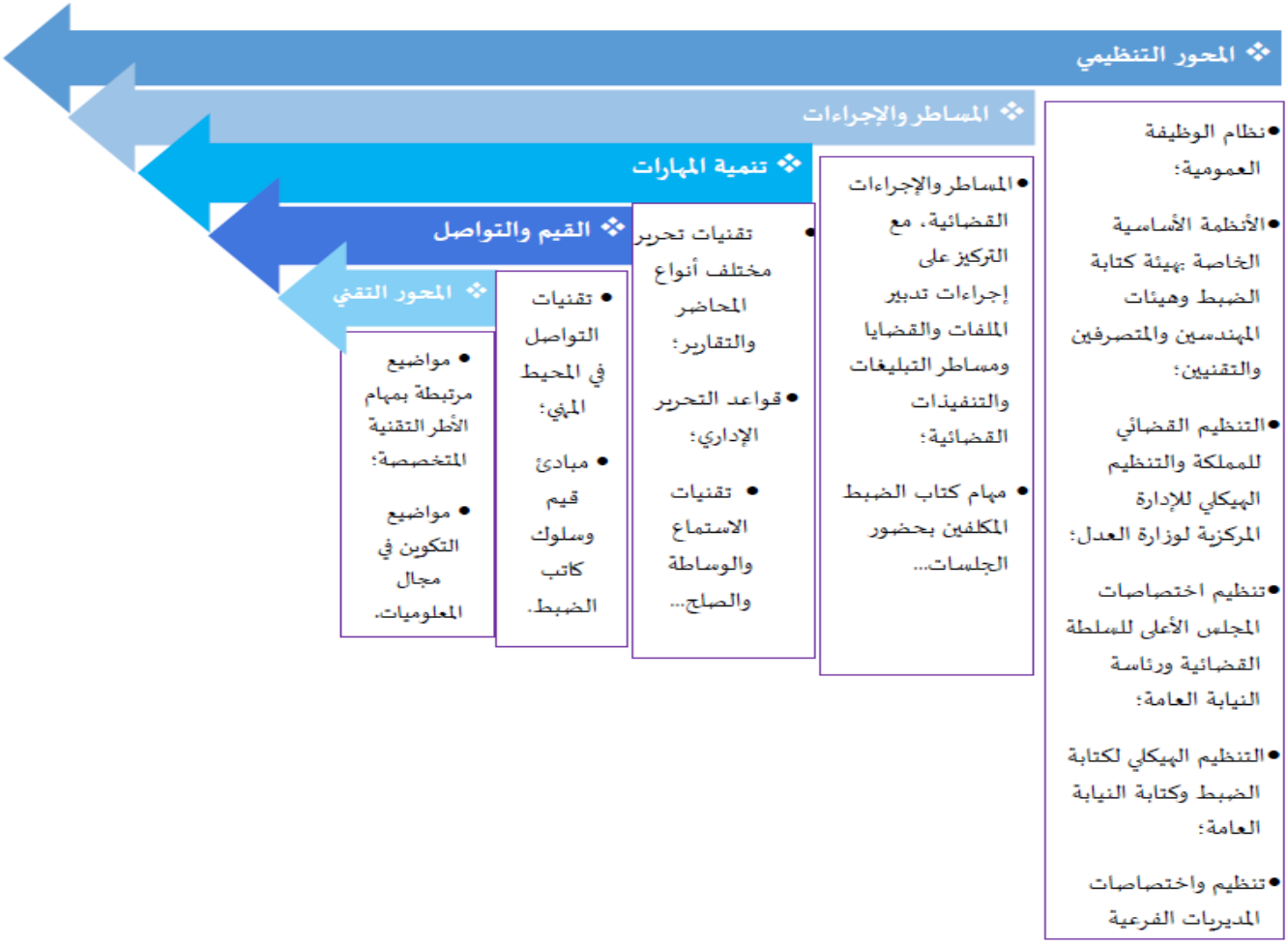

ب -مرحلة التدريب بالمحاكم

يخضع كتاب الضبط في طور التكوين الأساسي للتدريب بالمحاكم تحت إشراف رؤساء مصالح كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة.

يهدف هذا التدريب إلى تمكين المتدربين من ممارسة الإجراءات الأساسية لكتابة الضبط بكافة الشعب والأقسام وإنجاز نفس الأشغال التي يقوم بها كتاب الضبط، وجعلهم أيضا في احتكاك مباشر مع محيط العمل المهني لتمكينهم من التأقلم مع الضوابط الإدارية والمهنية المنظمة للمرافق القضائية، واختبار قدراتهم السلوكية والتواصلية في ميدان العمل.

ج- التأطير البيداغوجي

يعهد بتأطير التكوين الأساسي لكتاب الضبط بشكل أساسي لأساتذة كتابة الضبط الذين راكموا تجربة لا تقل عن أربع سنوات واستفادوا من دورات تكوين المكونين، مع الانفتاح على خبرة مؤطرين ينتمون إلى مختلف المهن القانونية والقضائية الأخرى.

د- التقييم

يتم تقييم التكوين الأساسي لكتاب الضبط عبر الآليات التالية:

- استمارات التقييم الآني المعبأة من قبل المتكونين بعد كل حصة تكوينية؛
- دفتر التداريب بالمحاكم تضمن به ملاحظات رؤساء مصالح كتابة الضبط والنيابة العامة المشرفين على التدريب؛
- اختبارات لتقييم ما اكتسبه المتدربون من معارف ومهارات أثناء فترة التكوين بالمعهد والتداريب العملية بالمحاكم.

2.1.2.3 التكوين المستمر لكتاب الضبط

أ- أهداف التكوين المستمر لكتاب الضبط

شرع المعهد العالي للقضاء في تنظيم دورات التكوين المستمر لكتاب الضبط منذ سنة 2005.

تنظم دورات التكوين المستمر مركزيا وجهويا على صعيد جميع الدوائر القضائية وكذا محليا على مستوى المحاكم الابتدائية.

المشاركون في دورة تكوين مستمر منظمة بشكل حضوري لفائدة موظفي الدائرة القضائية لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتاريخ 05 ماي 2022 حول موضوع:" تدبير شعبة المحجوزات وأدوات الاقتناع

يسعى المعهد من خلال هذا التكوين إلى تحقيق الأهداف التالية:

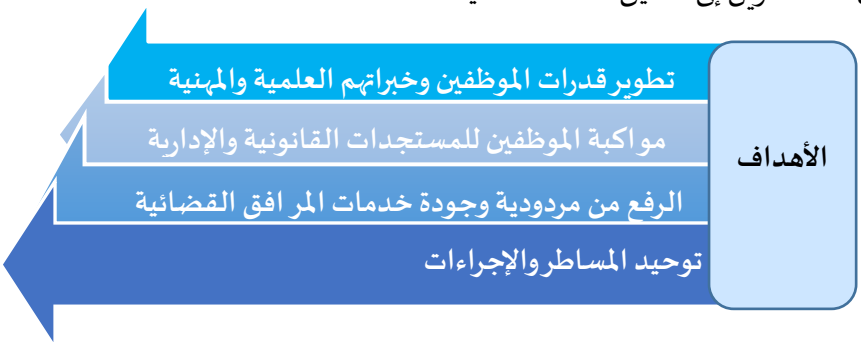

ب-مرتكزات التكوين المستمر لكتاب الضبط

يعتمد التكوين المستمر لكتاب الضبط على خمس مرتكزات أساسية، من شأنها أن تعزز شروط تحقيق نجاعة وفعالية هذا النوع من التكوين، وهي كالآتي:

ج- مجالات التكوين المستمر

تتوزع برامج التكوين المستمر حسب التكوينات التالية:

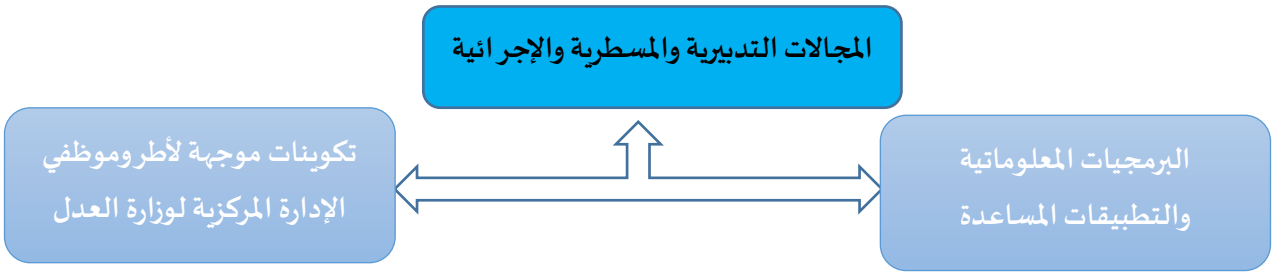

2.1.2.4 التكوين التأهيلي والتخصصي:

أ-التكوين التأهيلي لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة

تنظم دورات التكوين التأهيلي والتخصصي لفائدة رؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة والمديرين الفرعيين الجدد بطلب من الإدارة المركزية لوزارة العدل. ويهدف هذا التكوين إلى تأهيل الفئة المذكورة لمزاولة المهام المسندة لها بمهنية عالية.

تحدد مدة التكوين بتنسيق مع الإدارة المركزية لوزارة العدل من (6) إلى (8) أسابيع موزعة بين الدراسة بالمعهد والتدريب الميداني بالمحاكم.

- مرحلة الدراسة بالمعهد

تشتمل الدراسة بالمعهد بالنسبة لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة على الوحدات التالية:

1- التدبير والتسيير	2-التحصيل والحسابات	3-المعلوميات	4- القيم والتواصل
• تلقين المستفيدين أساليب التسيير والقيادة، مع التركيز على قواعد التدبير الجيد لمكاتب وشعب كتابة الضبط.	• التكوين في المواضيع المرتبطة بمهام رئيس كتابة الضبط بصفته محاسبا عموميا ممتازا، منها تدبير تقديم حساب التسيير ومسك حسابات صناديق المحاكم وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية.	• تمكين المتكون من الإلمام بالبرمجيات المعلوماتية والتطبيقات المساعدة المفعلة بالمحاكم.	• إطلاع المستفيد على أخلاقيات المهنة وتقنيات التواصل في المحيط المهني.

- **التأطير البيداغوجي**

يشارك في تأطير التكوين التأهيلي لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة أساتذة كتابة الضبط الذين يتوفرون على خبرة وتجربة عالية في مجال التدبير بالمحاكم. أما أساليب التنشيط البيداغوجي المتبعة، فهي مبنية على التفاعل وإشراك المتكون، من خلال أشغال تطبيقية وورشات عمل.

- **التدريب الميداني بالمحاكم**

يستفيد رؤساء كتابة الضبط ورؤساء كتابة النيابة العامة في طور التكوين من تدريب عملي بالمحاكم تحت الإشراف المباشر لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة بها، ويمكن أن تبرمج لهم زيارات ميدانية لبعض المرافق الإدارية والقضائية كالإدارة المركزية لوزارة العدل أو محكمة النقض أو محاكم أخرى.

ب-تكوين الأطر التي يتم إدماجها بهيئة كتابة الضبط

يمكن للمعهد بناء على طلب الإدارة المركزية لوزارة العدل أن ينظم دورات تكوين تأهيلي لفائدة الموظفين الناجحين في المباريات الخاصة بإدماج موظفي وزارة العدل المنتمين إلى هيئات المتصرفين والتقنيين والمساعدين التقنيين المشتركة بين الوزارات.

ويمكن للمعهد كذلك، بناء على طلب الإدارة المركزية لوزارة العدل، أن ينظم دورات تكوين تأهيلي وتخصصي لفائدة الموظفين الناجحين في المباريات المهنية الخاصة بالإدماج في إحدى الدرجات المفتوحة للتوظيف بموجب المواد 23 و24 و26 و27 و29 من المرسوم رقم 2.11.473(14 شتنبر 2011) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط.

ج-تكوين الأطر الملحقة لممارسة خطة العدالة بالخارج

ينظم المعهد بتنسيق مع الإدارة المركزية لوزارة العدل، دورات تكوينية لفائدة الأطر الملحقة لممارسة خطة العدالة بالدول الأجنبية. وتتمحور مواضيع هذه الدورات حول القانون المتعلق بخطة العدالة والمهام الموكولة للعدول بمختلف قنصليات المملكة المغربية بالخارج.

د-التكوين الإعدادي لاجتياز امتحانات الكفاءة المهنية

ينظم المعهد بناء على طلب الإدارة المركزية لوزارة العدل دورات تكوينية لفائدة الأطر والموظفين العاملين بها المعنيين باجتياز امتحانات الكفاءة المهنية.

يتضمن برنامج هذه الدورات مواضيع تتعلق بالسياسة الحكومية في مجال العدالة والتنظيم القضائي للمملكة وإجراءات كتابة الضبط، بالإضافة إلى تقنيات تحرير مواضيع الامتحانات.

هـ- تكوين المكونين

يخضع الأطر والموظفون المرشحون لتأطير وتنشيط حصص تكوين كتاب الضبط لدورات تكوينية تشمل الوحدات التالية:

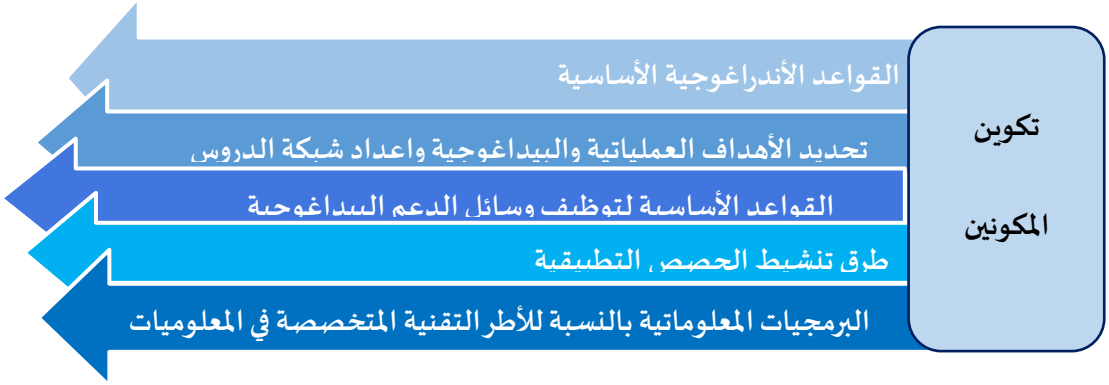

2.1.2.5 حصيلة تكوين كتاب الضبط برسم سنة 2022

نفذ المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2022 عدة برامج تكوينية لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط، بلغ عدد المستفيدين منها ما مجموعه 3992 مستفيدا، ويتعلق الأمر بالتكوينات التالية:

- برنامج التكوين الأساسي؛
- برنامج التكوين المستمر؛
- برنامج التكوين التأهيلي لفائدة رؤساء كتابة الضبط ورؤساء كتابة النيابة العامة الجدد؛
- برنامج التكوين التأهيلي لفائدة الأطر الملحقة لممارسة خطة العدالة بالخارج.

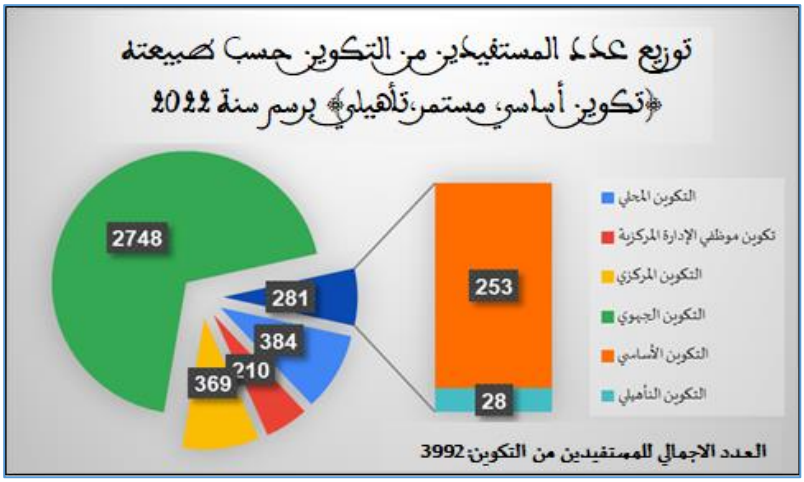

أ-حصيلة التكوين الأساسي لكتاب الضبط

نفذ المعهد العالي للقضاء، بطلب من وزارة العدل وبتنسيق معها، البرنامج التكويني المسطر لفائدة الفوج الأول من الموظفين الجدد، ويتعلق الأمر ب 100 موظفة وموظف تم توظيفهم برسم السنة المالية 2021 في إطار المنتدبين القضائيين من الدرجة الثالثة تخصص: المساعدة الاجتماعية.

ويهدف هذا البرنامج التكويني إلى تأهيل المتدربين والرفع من قدراتهم للقيام بالمهام والوظائف التي ستوكل إليهم، وكذا تسهيل اندماجهم في المحيط المهني، وذلك من خلال إخضاعهم لتدريب عملي بالمحاكم واستفادتهم من حصص تكوينية. وقد تم إجراء الحصص التكوينية الخاصة بهذا البرنامج التكويني بالمركبين الاصطيافيين التابعين للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل بكل من مدينتي أكادير وإفران وذلك خلال الفترة الممتدة من 13 يونيو 2022 إلى غاية يوم فاتح يوليوز 2022، حيث تضمن البرنامج ما يناهز 23 موضوعا تكوينيا استفاد منها 100 منتدب قضائي موزعين على أربع مجموعات.

وبعد اختتام هذه الدورة التكوينية، التحق الموظفون المتدربون مباشرة بالمحاكم لإجراء تدريب ميداني خلال شهري يوليوز وغشت 2022، وقد تم تمديد هذا التدريب الميداني.

كما نفذ المعهد بتنسيق مع وزارة العدل برنامجا تكوينيا لفائدة فوج ثان من الموظفين الجدد، ويتعلق الأمر ب 153 موظفة وموظف، من ذوي التخصصات التالية:

- التدقيق أو مراقبة التسيير (72)؛
- ريادة الأعمال وهندسة التدبير (24)؛
- الأشغال الكبرى (15)؛
- الهندسة المدنية (13)؛
- الكهرباء (15)؛
- التنمية المعلوماتية (14).

وقد استفاد الموظفون الجدد بجميع تخصصاتهم من حصص تكوينية مشتركة لمدة أسبوع، ثم خضع المنتدبون القضائيون الجدد بعد ذلك لتكوين متخصص لمدة أسبوع آخر في مجال الصفقات العمومية.

- **المواد الدراسية:**

❖ **الفوج الأول**

تضمن برنامج الدورة التكوينية بالنسبة للفوج الأول 23 مادة دراسية تناولت مواضيع قانونية أو تنظيمية أو تقنية، وهي كالآتي:

- وزارة العدل: الهيكلة والاختصاصات؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية / رئاسة النيابة العامة: الهيكلة والاختصاصات؛
- المبادئ العامة للتنظيم القضائي؛
- التنظيم القضائي (المحاكم: التأليف والاختصاصات)؛
- التنظيم الهيكلي لكتابة الضبط وكتابة النيابة العامة؛
- المهن المساعدة للقضاء؛
- دور المساعد(ة) الاجتماعي(ة) في القضايا الأسرية؛
- دور المساعد(ة) الاجتماعي(ة) في التكفل بالأحداث؛
- دور المساعد(ة) الاجتماعي(ة) في حماية ومساعدة ضحايا جريمة الاتجار بالبشر؛
- نظام الحرية المحروسة؛
- اللغة الأمازيغية؛
- اللغة الحسانية؛
- واجبات وحقوق المساعد(ة) الاجتماعي(ة)؛
- المسار المهني للمساعد(ة) الاجتماعي(ة)؛
- الدعوى العمومية؛
- الدعوى المدنية؛
- المرجعية الدولية لحقوق الإنسان؛
- المرجعية الوطنية لحقوق الإنسان؛
- التواصل داخل المحيط المهني
- مقاربة النوع الاجتماعي؛
- أخلاقيات المساعد الاجتماعي؛
- لغة الإشارات؛
- اللجان الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف وموقع المساعد(ة) الاجتماعي(ة) داخلها.

❖ الفوج الثاني

أما بالنسبة للفوج الثاني فقد تضمن البرنامج التكويني المشترك لفئتي المنتدبين والمحررين القضائيين 9 مواد دراسية، وهي:

- التنظيم الهيكلي لوزارة العدل؛
- التنظيم القضائي للمملكة؛
- الموارد البشرية آلية لبلورة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لوزارة العدل؛
- هيكلة واختصاصات المديريات الفرعية الإقليمية ومشروع المديريات الجهوية؛
- النظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط؛
- حقوق وواجبات ومسؤولية الموظف العمومي؛
- أخلاقيات مهنة كتابة الضبط؛
- التواصل في المحيط المهني؛
- تقنيات التحرير الإداري.

أما البرنامج التكويني الذي تم تخصيصه لفئة المنتدبين القضائيين في ميدان الصفقات العمومية فتضمن 9 مواد دراسية وهي كالتالي:

- مسطرة إبرام الصفقات العمومية؛
- التدبير الإداري والمالي للمشاريع؛
- توجهات القضاء الإداري في منازعات الصفقات العمومية؛
- التدبير المرتكز على نجاعة الأداء؛
- تدبير العمليات الميزانياتية؛
- آليات الرقابة المالية على الصفقات العمومية؛
- حوار التدبير والبرامج التعاقدية؛
- ورشات تطبيقية حول مسطرة إبرام الصفقات العمومية؛
- ورشات تطبيقية حول تدبير المشاريع.

الأساتذة المؤطرون:

شارك في تأطير الحصص التكوينية المبرمجة في الدورتين التكوينيتين المخصصتين للفوجين الأول والثاني 59 مؤطرة ومؤطرا معظمهم زائرين بالمعهد يتمتعون بالكفاءة والتجربة المهنية، سبق لهم أن خضعوا لدورات تكوين المكونين وراكموا خبرة في تأطير وتنشيط الدورات التكوينية لفائدة كتاب الضبط.

ويبين الجدول التالي عدد المؤطرين المشاركين في تأطير حصص التكوين الأساسي برسم سنة 2022 وكذا المؤسسات التي يعملون بها:

المؤسسة	عدد المؤطرين المشاركين
الإدارة المركزية لوزارة العدل	18
المعهد العالي للقضاء	05
رئاسة النيابة العامة	01
المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل	01
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية	02
الدوائر القضائية (رئاسة)	17
الدوائر القضائية (نيابة العامة)	15
المجموع	59

التدريب العملي بالمحاكم

نظرا لما يكتسيه التدريب العملي أو الميداني من أهمية في تقوية قدرات الموظفين الجدد، خضع الفوجان المشار إليهما أعلاه لتدريب عملي، حيث التحق الفوج الأول تخصص المساعدة الاجتماعية بالمحاكم الابتدائية(رئاسة ونيابة عامة) ، وذلك تحت الإشراف المباشر لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة كل فيما يخصه[1]. بينما التحق الفوج الثاني من

[1] تنص المادة 10 من النظام الداخلي للمعهد العالي للقضاء على ما يلي: " يجتاز كتاب الضبط في طور التكوين فترة التدريب تحت إشراف رؤساء كتابة الضبط".

الموظفين الجدد بالإدارة المركزية والمديريات الفرعية الإقليمية لإجراء تدريب ميداني تحت الإشراف المباشر لرؤساء المصالح بالإدارة المركزية والمدراء الفرعيين الاقليمين كل فيما يخصه.

بناء على المعطيات أعلاه، وانطلاقا مما تضمنته استمارات التقييم المعبئة من طرف المتكونين، التي عبروا من خلالها عن درجة عالية من الرضا بخصوص العملية التكوينية برمتها (المحتوى التكويني، التأطير والتنشيط البيداغوجي...)، يمكن القول إن الدورتين التكوينيتين المنظمتين في إطار التكوين الأساسي برسم سنة 2022 والتدريب العملي الذي خضع له المتكونون بالمصالح المركزية واللاممركزة بوزارة العدل، والذي امتد لأسابيع عديدة، قد تحققت من خلالهما أهداف التكوين المحددة سلفا. وبذلك، فمن المتوقع أن يشكل الفوجان الجديدان قيمة مضافة من شأنها أن تساهم بشكل كبير في تحسين جودة العمل وتحقيق النجاعة المطلوبة.

ب-حصيلة التكوين المستمر لكتاب الضبط

قام المعهد العالي للقضاء بإعداد برنامج للتكوين المستمر لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط برسم سنة 2022 وتمت المصادقة عليه في الدورة 35 لمجلس إدارة المعهد بتاريخ 25 نونبر 2021.

استهدف هذا البرنامج، تنظيم 192 دورة تكوينية، يستفيد منها 4510 موظفا من مسؤولين إداريين بالإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة والموظفين العاملين بالمحاكم وموظفي الإدارة المركزية، وكذا الأساتذة المؤطرين للدورات والحصص التكوينية.

وشرع المعهد في تنفيذ هذا البرنامج ابتداء من 20 يناير 2022 باستعمال تقنيات التناظر المرئي على غرار السنتين السابقتين (2020 و2021)، ومع تحسن الحالة الوبائية ببلادنا تم استئناف تنفيذ دورات التكوين المستمر بشكل حضوري حيث بلغ عدد الدورات التكوينية المنفذة خلال سنة 2022، 163 دورة تكوينية همت مختلف الدوائر القضائية واستفاد منها ما مجموعه 3711 موظفا، وبلغت نسبة الحضور حوالي 83%

المشاركون في دورة تكوين مستمر منظمة بشكل حضوري لفائدة موظفي الدائرة القضائية

ويبين الجدول التالي توزيع عدد المستفيدين من التكوين المستمر برسم سنة 2022، حسب مواضيع التكوين والجنس ونسبة الحضور.

موضوع التكوين	الفئة المستهدفة	عدد الدورات التكوينية	عدد المشاركين	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة الحضور
المجالات التدبيرية	- المديرون الفرعيون؛ - رؤساء مصالح كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة.	13	369	264	105	%83
المجالات المرتبطة بعمل كتابة الضبط بالمحاكم	أطر هيئة كتابة الضبط العاملين بالمحاكم	139	3132	1690	1442	%85.50
- التنظيم القضائي؛ - قانون المسطرة المدني؛ - قانون المسطرة الجنائية؛ - تقنيات التحرير الإداري.	موظفو الإدارة المركزية	11	210	52	158	%80
المجموع		163	3711	2006	1705	83%

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التكوين غطى خلال سنة 2022 جميع الدوائر القضائية للمملكة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الدائرة القضائية	عدد المستفيدين	الدائرة القضائية	عدد المستفيدين
بني ملال	211	فاس	203
الرباط	413	الدار البيضاء	249
مراكش	196	تطوان	118
القنيطرة	210	مكناس	119
طنجة	174	تازة	130
خريبكة	161	ورزازات	147
اسفي	84	الرشيدية	146
وجدة	114	الجديدة	175
سطات	116	الناظور	130
الحسيمة	124	العيون	157
اكادير	196	كلميم	138

التكوين التأهيلي لفائدة رؤساء كتابة الضبط ورؤساء كتابة النيابة العامة الجدد

المشاركون في دورة التكوين التأهيلي المنظمة بمركز التكوين بتكنوبوليس لفائدة رؤساء كتابة الضبط

نظم المعهد العالي للقضاء خلال الفترة الممتدة **من 14 فبراير 2022** إلى غاية **07 مارس 2022** دورة تكوينية لفائدة **18** مسؤولا إداريا جديدا تم انتقاؤهم وأسندت لهم مهام المسؤولية بكتابة الضبط وكتابة النيابة العامة بمختلف محاكم المملكة. تضمن البرنامج تكوينا نظريا استغرق ثلاثة أسابيع، خصص الأسبوع الأول منها لعقد لقاءات مع مديري ومسؤولي الإدارة المركزية لوزارة العدل لبسط استراتيجية الوزارة كل في مجال اختصاصه بينما خصص الأسبوع الثاني والثالث لمواضيع ذات صبغة تدبيرية وإجرائية ومعلوماتية ومحاسبية، ثم استفاد المسؤولون الجدد من فترة تدريبية ميدانية بمختلف محاكم المملكة لمدة ثلاثة أسابيع.

❖ برنامج التكوين النظري:

تضمن برنامج الدورة التكوينية 24 موضوعا قام بتأطيرها مدراء مركزيون ومسؤولون إداريون بالمعهد العالي للقضاء وبالإدارة المركزية لوزارة العدل وبمختلف محاكم المملكة وأطر يتوفرون على خبرة وتجربة عالية في مجال التدبير بالمحاكم، وتضمن البرنامج المذكور المواضيع التالية:

- استراتيجية التحول الرقمي؛
- النهوض بالبنية التحتية والتجهيز لتحسين ظروف العمل والاستقبال؛
- استراتيجية تدبير الميزانية والمراقبة؛
- استراتيجية تدبير الموارد البشرية؛
- النجاعة القضائية في الميدان المدني؛
- السياسة الجنائية؛
- المخطط التشريعي لوزارة العدل؛
- تقييم الإدارة القضائية من خلال التفتيش؛
- دور المسؤول الإداري في تدبير الموارد البشرية؛
- رئيس كتابة الضبط كمحاسب عمومي؛
- تدبير الطعون في المادتين المدنية والجنائية؛
- تدبير وحدة التبليغ والتحصيل؛
- التدبير الإلكتروني للقضايا؛
- تكوين كتاب الضبط بالمعهد العالي للقضاء؛
- المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل؛
- ميثاق قيم وسلوك كاتب الضبط؛
- مسؤولية رئيس كتابة الضبط؛
- مقاربة حقوق الإنسان في التدبير الإداري؛
- مكاتب الواجهة؛
- تدبير المحجوزات وأدوات الإقناع؛
- تدبير مكاتب وشعب كتابة النيابة العامة؛
- تدبير مكاتب التبليغ والتنفيذ المدني؛
- تدبير أقسام قضاء الأسرة؛
- المساعدة الاجتماعية بالمحاكم.

التكوين التأهيلي لفائدة الأطر الملحقة لممارسة خطة العدالة بالخارج

نظم المعهد بتنسيق مع الإدارة المركزية لوزارة العدل، دورة تكوينية مدتها خمسة أيام (من 25 إلى 30 يوليوز 2022) لفائدة الأطر الملحقة لممارسة خطة العدالة بالدول الأجنبية وعددهم 10 موظفا.

وتمحورت مواضيع هذه الدورة حول القانون المتعلق بخطة العدالة والظهير الشريف المتعلق باختصاصات الأعوان الدبلوماسيين والقناصل العاملين بالخارج، والمرسوم التطبيقي له والمهام الموكولة للعدول بمختلف قنصليات المملكة المغربية بالخارج.

❖ **برنامج التكوين:**

تضمن برنامج الدورة التكوينية 9 مواضيع تكوينية قام بتأطيرها مؤطرين يتوفرون على خبرة وتجربة عالية في المجالات ذات الصلة بمهام خطة العدالة، وتضمن البرنامج المذكور المواضيع التالية:

- اختصاصات الأعوان الدبلوماسيين والقناصل العاملين ؛
- المناشير المتعلقة بعمل العدول بالخارج؛
- خطة العدالة بالمغرب، قواعد سلوك العدل؛
- الوثيقة العدلية: وثائق الوكالات؛
- الوثيقة العدلية: الاشهاد؛
- الوثيقة العدلية: (اعتناق الإسلام، الاراثة، النسب ...)؛
- كيفية تلقي العقود العدلية وتحريرها وحفظ العقود والسجلات وتسليم النسخ؛
- الاتفاقيات الثنائية والدولية ذات الصلة بعمل العدول بالخارج؛
- استعراض تجربة.

2.1.2.6 الآفاق المستقبلية لتكوين كتاب الضبط

يرتبط الرفع من أداء تكوين كتاب الضبط وتحسين جودته، بتحقيق جملة من الأهداف على المدى القريب والمتوسط، نذكر من بينها، ما يلي:

- **تقريب التكوين المستمر من الموظفين**

يروم هذا الهدف دعم التكوين المستمر على صعيد المحاكم الابتدائية من خلال الرفع من عددها بنسبة 5% على الأقل كل سنة، وذلك بغية تقريب هذا التكوين من المستفيدين.

ويستوجب تحقيق هذا الهدف، من جهة أولى، إعطاء الأولوية للمحاكم الابتدائية التي أحدثت مؤخرا، والمحاكم التي تتوفر على قاعات لتنظيم التكوين، ومن جهة ثانية، التوسيع التدريجي لشبكة المؤطرين بمختلف تخصصاتهم، بهدف سد الخصاص المسجل على مستوى بعض الدوائر القضائية.

- **اعتماد مناهج حديثة للتدريس**

- يقتضي اعتماد مناهج حديثة للتدريس، تطوير المناهج الحالية وتجويدها والعمل على إعداد حقائب بيداغوجية جديدة، وكذا الاستثمار الأمثل لمخرجات المكون الثالث من اتفاقية التوأمة المؤسساتية مع الاتحاد الأوربي(2017-2019)، والمتعلق بإعداد واعتماد مناهج حديثة للتكوين بالمعهد العالي للقضاء.

- **تنمية القدرات التأطيرية للمكونين**

يتطلب الرفع من القدرات التأطيرية للمكونين، تنمية مداركهم ومهاراتهم في مجال تأطير وتنشيط التكوين، عبر تنظيم دورات تكوين المكونين حول القواعد الأندراغوجية، ومنهجية إعداد محتوى الحصص التكوينية، واستعمال أدوات التنشيط... ويتوقف تحقيق هذا الهدف على اتخاذ بعض التدابير، نذكر منها:

- تشخيص شبكة المكونين المعتمدين حاليا؛
- وضع معايير محددة لاختيار المكونين؛
- وضع مخطط تكوين المكونين؛
- وضع مخطط تكوين مكوني المكونين؛
- إعادة النظر في الإطار القانوني المعتمد حاليا في التعويض عن ساعات التأطير.

- **تغطية مصاريف تنقل المستفيدين من التكوين المستمر**

يتطلب تحقيق هذا المبتغى التنسيق مع المديريات المركزية المعنية بوزارة العدل لإيجاد صيغة تمكن المستفيدين من التكوين المستمر من استرجاع مصاريف التنقل والتغذية وعند الاقتضاء مصاريف الإقامة، عند حضورهم لهذه الدورات.

- **اعتماد التكوين عن بعد**

يعمل المعهد على توسيع العمل بتقنية التكوين عن بعد من خلال استعمال تقنيات التناظر المرئي في المواضيع التي تندرج ضمن برنامج التكوين المستمر السنوي لكتاب الضبط، باعتباره حلا مناسبا لمشكل تنقل المستفيدين والمؤطرين على السواء من مقرات عملهم إلى مقرات تنظيم الدورات التكوينية، وفي هذا الإطار وعلى ضوء التقييم الأولي لتجربة التكوين عن بعد التي اعتمدها المعهد في تنفيذ برامج تكوين كتاب الضبط خلال سنة 2020، أضحى من اللازم وضع برنامج لتكوين المكونين وتدريبهم على تقنيات التكوين عن بعد و كذا توفير وسائل العمل الضرورية التي يتوقف عليها تدبير هذا التكوين بالشكل الكافي.

2.1.3 تكوين مساعدي القضاء

2.1.3.1 العدول

أ-الإطار القانوني

- الظهير الشريف عدد 240.02.1 الصادر في 25 رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون عدد 01-09 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء وخاصة الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه؛
- الظهير الشريف عدد 56.06.1 الصادر في 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون عدد 03-16 المتعلق بخطة العدالة وخاصة المادة السابعة منه؛
- المرسوم رقم 2.08.378 الصادر في 28 شوال 1429 (28 أكتوبر 2008) بتنفيذ أحكام القانون عدد 03.16 المتعلق بخطة العدالة وخاصة المادة 9 منه؛
- اتفاقية التعاون في ميدان التكوين القانوني والقضائي المبرمة بين وزارة العدل والمعهد العالي للقضاء والهيئة الوطنية للعدول بتاريخ 06 أبريل 2016.

ب-التكوين الأساسي للعدول المتمرنين

يتلقى العدول المتمرنون تكوينا أساسيا بالمعهد العالي للقضاء لمدة سنة موزعة على ثلاث فترات:

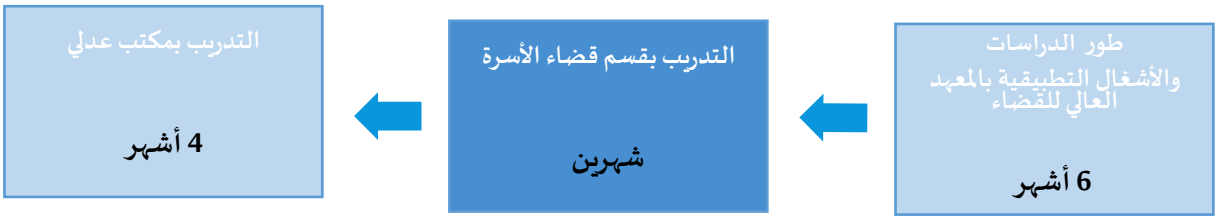

ومواكبة لجهود تحديث خطة العدالة، عمل المعهد العالي للقضاء بتنسيق مع مختلف الجهات المعنية على إعادة صياغة برنامج التكوين الأساسي للعدول المتمرنين وإيلاء أهمية كبرى للجانب التطبيقي المهني.

ويتوفر المعهد على دليل بيداغوجي يتضمن دروسا نظرية وأخرى تطبيقية تندرج في إطار تقسيم منهجي يرتكز على ستة أقطاب تكوينية وهي كالتالي:

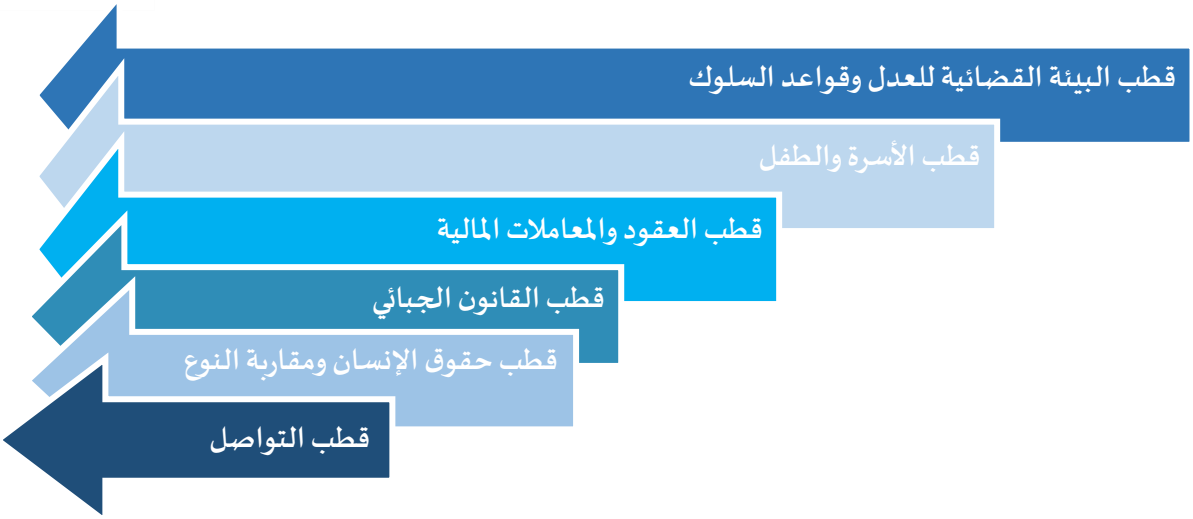

يعتمد التكوين الأساسي للعدول المتمرنين بالمعهد العالي للقضاء على محتوى بيداغوجي غني ومتنوع، يتضمن توزيعا مندمجا للمواد المدرجة بين حصص تكوينية نظرية وحصص تكوينية تطبيقية، الهدف منها تأهيلهم وتدريبهم من أجل الإلمام بمحتوى مجموع القوانين ذات الصلة بمجال اختصاصهم وتأهيلهم لتلقي مختلف الشهادات وتحرير العقود والرسوم العدلية.

ولتحديد المحتوى البيداغوجي لمواد التكوين تتم مراعاة الضوابط التالية:

- اعتماد مقاربة تشاركية من خلال إشراك المعنيين بالتكوين الأساسي للعدول: المعهد العالي للقضاء ومديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل والهيئة الوطنية للعدول؛
- تحديد الحاجيات التكوينية اللازمة لمزاولة مهام العدل على ضوء رؤية المعهد الهادفة إلى تحقيق الجودة والريادة في مجال التكوين القضائي، وذلك من خلال ثلاث مستويات:

المستوى المعرفي	المستوى المهني والفردي	المهارات الاجتماعية
الإلمام بالنصوص والقواعد الفقهية والقانونية المتطلبة لممارسة مهنة عدل	تعلم مهارات و تقنيات تحرير الوثائق و تلقي الشهادات، ومعرفة الشروط الواجب توافرها في كل وثيقة ،و كذا مسك سجلات التلقي ، و كيفيات تنظيم وتسيير المكتب .	الإلمام واكتساب واحترام قواعد السلوك اتجاه الزملاء ومنتسبي المهن القضائية والأطر ذات الصلة بالعمل والز بناء وامتلاك تقنيات التواصل

- تصنيف المواضيع المقترحة، وترتيب أولويات التكوين مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية المخصصة للتكوين بالمعهد والمحددة في ستة أشهر.

ج-أهداف التكوين

ينبغي على العدل المتمرن أن يكون عند نهاية التكوين مؤهلا لممارسة وظيفته وقادرا على:

الأهداف	التحكم وضبط المعلومات القانونية والفقهية التي تتوقف عليها مهامه.
	التحكم في مهارات وتقنيات تحرير الوثائق وتلقي الشهادات، ومعرفة الشروط الواجب توفرها في كل وثيقة.
	الاندماج السريع في المحيط المهني للمرافق القضائية التي سيعمل بها بصفته مساعدا للقضاء، وذلك من خلال استيعاب طبيعة العلاقات السائدة بين مختلف العاملين بها واحترام القيم والأعراف القضائية مما يستلزم التوفر على قدرات شخصية للتواصل مع المحيط القضائي وكذا الزبناء مع احترام تام للقيم والأعراف المرتبطة بمزاولة مهنة مساعد القضاء.
	اكتساب التقنيات الحديثة للتواصل مع مختلف المتدخلين في محيطه المهني وتأهيله لتدبير جميع الوضعيات التي قد يتعرض لها.
	اعتماد البرمجيات المعلوماتية في تدبير المكتب والحفظ والأرشيف.

2.1.3.2 المفوضون القضائيون

أ-الإطار القانوني

- الظهير الشريف عدد 1.02.240 الصادر في 25 رجب 1423 (الموافق ل 3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 09/01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء وخاصة الفقرة الثالثة من المادة الثانية؛
- الظهير الشريف عدد 23.06.1 الصادر في 15 محرم 1427 (الموافق ل 14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 03-16 المتعلق بمهنة المفوضين القضائيين وخاصة المادة الثانية منه؛
- المرسوم عدد 372.08.2 ل 28 شوال 1429 (الموافق ل 28 أكتوبر 2008) بتطبيق أحكام القانون رقم 81.03 بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين وخاصة المواد 5 و6 منه.
- اتفاقية التعاون في ميدان التكوين القانوني والقضائي المبرمة بين وزارة العدل والمعهد العالي للقضاء والهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين بتاريخ 25 مارس 2016.

ب-التكوين الأساسي

يتم تكوين المفوضين القضائيين المتدربين من طرف المعهد العالي للقضاء لمدة 6 أشهر موزعة على 3 فترات:

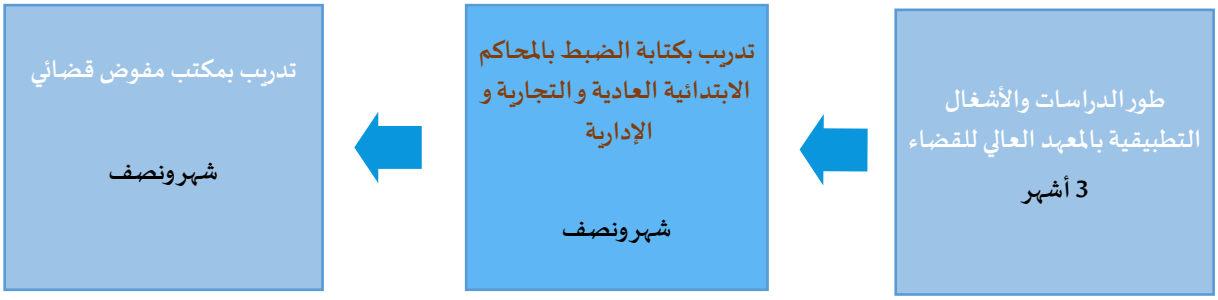

يرتكز برنامج التكوين الأساسي للمفوضين القضائيين بصفة أساسية على تعلم الممارسات المهنية وذلك بالتنسيق مع ممثلي مديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل وممثلي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

ويشتمل هذا البرنامج على دروس نظرية وأخرى تطبيقية موزعة على أقطاب تكوينية، يضم كل قطب عددا من المواد والوحدات التكوينية تتمحور حول:

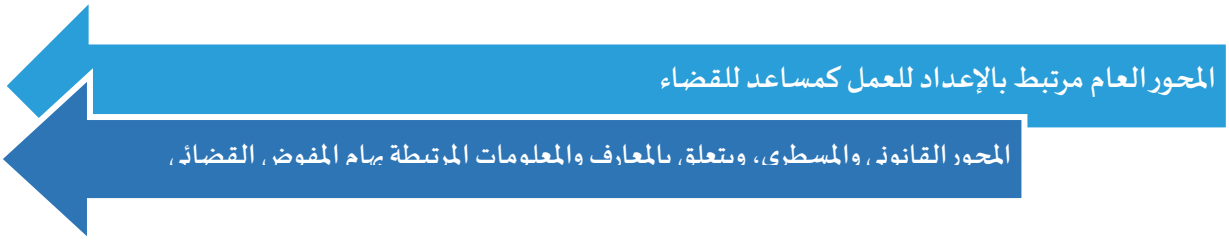

يعتمد التكوين الأساسي للمفوضين القضائيين المتدربين بالمعهد العالي للقضاء على محتوى بيداغوجي غني ومتنوع يتضمن توزيعا مندمجا للمواد المدرجة بين حصص تكوينية نظرية وحصص تكوينية تطبيقية، الهدف منها تأهيل وتدريب المفوض القضائي المتمرن للإلمام بمحتوى مجموع القوانين ذات الصلة بمجال اختصاصه والتي تمكنه من القيام بإجراءات التبليغ والتنفيذ والمعاينات وتحرير المحاضر بشكل سليم والاندماج السريع في المحيط المهني للمرافق القضائية التي سيعمل بها بصفته مساعدا للقضاء.

ولتحديد المحتوى البيداغوجي لمواد التكوين، تتم مراعاة الضوابط التالية:

- اعتماد مقاربة تشاركية من خلال إشراك المعنيين بالتكوين الأساسي للمفوضين القضائيين المتدربين: المعهد العالي للقضاء ومديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل والهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين؛
- تحديد الحاجيات التكوينية اللازمة لممارسة مهام المفوض القضائي في ضوء رؤية المعهد الهادفة إلى تحقيق الجودة والريادة في مجال التكوين القضائي، وذلك من خلال المستويات التالية:

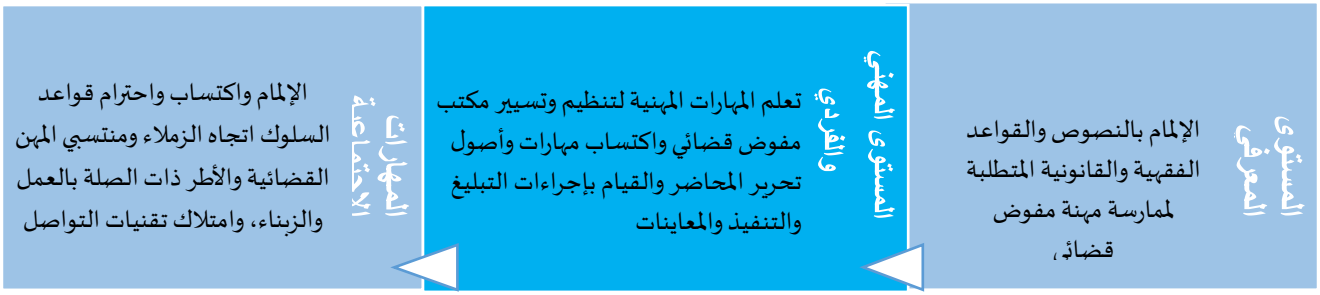

- تصنيف المواضيع المقترحة، وترتيب أولويات التكوين في انسجام مع الفترة الزمنية المخصصة للتكوين بالمعهد والمحددة في ستة أشهر.

يتم تكييف برنامج التكوين مع المدة التي سيقضيها المفوضون القضائيون المتدربون بالمعهد (12 أسبوعا)، فبعد انتهاء فترة الثلاثة أشهر من التكوين بالمعهد العالي للقضاء، يقضي المفوضون القضائيون المتدربون فترة تدريب مدتها شهر ونصف أي ستة أسابيع بكتابات الضبط بمحاكم ابتدائية (أربعة أسابيع بمحكمة ابتدائية وأسبوع بمحكمة تجارية وأسبوع بمحكمة إدارية).

بعد ذلك، يجري المفوض القضائي المتدرب تدريبا تطبيقيا بمكتب مفوض قضائي لفترة تكميلية مدتها شهر ونصف.

ويخضع المفوضون القضائيون المتدربون خلال هذا التدريب لمراقبة الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بدائرته الاستئنافية التي يجري تدريبهم بها.

يسهر ممثل الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين بالدائرة الاستئنافية على توزيع المتدربين، ويتم وضع برنامج التدريب بالمحاكم من طرف المعهد العالي للقضاء. وعند انتهاء فترة التمرين، يتم تنظيم امتحان نهاية التكوين الذي يتضمن اختبارات كتابية وشفوية وتحدد كيفية تنظيم الامتحان بقرار لوزير العدل.

الاختبار الكتابي:

- موضوع حول المسطرة المدنية، مدته ساعتان؛
- تحرير ثلاثة مشاريع محررات تتعلق بالإجراءات أمام المحاكم وبممارسة وسيلة من وسائل التنفيذ، مدته ساعتان.

الاختبار الشفوي:

- عرض قانوني له علاقة بمهام المفوضين القضائيين؛
- عرض يتعلق بالمعلوميات.

ج-أهداف التكوين

عند نهاية التكوين، ينبغي أن يكون المفوض القضائي المتمرن مؤهلا لممارسة وظيفته وقادرا على:

الأهداف	التحكم وضبط المعارف والمعلومات القانونية التي تستلزمها ممارسة مهامه لتمكنه من القيام بإجراءات التبليغ والتنفيذ والمعاينات بشكل سليم.
	اكتساب تقنيات ومهارات إنجاز طيات التبليغ وتدبير مساطر التنفيذ الجبري وتحرير المحاضر والوثائق والمعاينات.
	الاندماج السريع في المحيط المهني للمرافق القضائية التي سيعمل بها بصفته مساعدا للقضاء، وذلك من خلال استيعاب طبيعة العلاقات السائدة بين مختلف العاملين بها واحترام القيم والأعراف القضائية، وذلك بالتوفر على قدرات شخصية للتواصل مع المحيط القضائي ومع الزبناء، مع احترام تام للقيم والأعراف المرتبطة بمزاولة مهنة مساعد القضاء.
	اكتساب التقنيات الحديثة للتواصل مع مختلف المتدخلين في محيطه المهني والقدرة على تدبير جميع الوضعيات التي قد يتعرض لها.
	اعتماد البرمجيات المعلوماتية في تدبير المكتب والحفظ والأرشيف.

2.1.3.3 حصيلة تكوين مساعدي القضاء برسم سنة 2022

احتراما للإجراءات الاحترازية والوقائية التي فرضتها حالة الطوارئ الصحية التي شهدها المغرب بسبب فيروس كورونا المستجد، تم تأجيل تنفيذ عدة برامج للتكوين التأهيلي والمستمر لمساعدي القضاء برسم سنة 2022 إلا أنه تقرر بصفة استثنائية تنفيذ برنامج تكوين لفائدة عدد محدود من المتمرنين وذلك بناء على طلب الوزارة.

التكوين الأساسي للعدول المتمرنين خلال سنة 2022

استقبل المعهد العالي للقضاء يوم 13 دجنبر 2021 الفوج الثالث للعدول المتمرنين وذلك بالتنسيق مع المصالح المركزية لوزارة العدل. وضم هذا الفوج 22 متمرنا من المنتدبين القضائيين المتقاعدين المعفيين من اجتياز مباراة ولوج المهنة وذلك بناء على مقتضيات المادة 9 من القانون 16.03 المتعلق بخطة العدالة والصادر في 14 فبراير 2006.

وفي هذا الإطار تم إعداد برنامج تكويني لفائدة هذا الفوج استغرق مدة 12 شهرا المنصوص عليها في المادة 7 من المرسوم القاضي بتطبيق القانون المتعلق بخطة العدالة.

وارتكز برنامج التكوين الذي تمت صياغته وتنفيذه بالتنسيق مع مديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل والهيئة الوطنية للعدول على الجانب العملي المتعلق أساسا بتلقي مختلق الشهادات العدلية وكذا القانون المنظم للمهنة وطرق وكيفيات التواصل مع الزبناء بالمكتب وتنظيم الأرشيف، والتواصل مع المسؤولين القضائيين ومع باقي منتسبي المهن القانونية والقضائية الأخرى.

ولتحديد المحتوى البيداغوجي لمواد التكوين و إعداد البرنامج، تم اعتماد المقاربة التشاركية مع وزارة العدل و الهيأة الوطنية للعدول، كما تم تحديد الحاجيات التكوينية الضرورية لممارسة مهنة العدل على ضوء رؤية المعهد الهادفة إلى تحقيق الجودة و الريادة في مجال التكوين القضائي. وقد تم أيضا تصنيف المواضيع المقترحة و ترتيب أولويات التكوين انسجاما مع الفترة المخصصة للتكوين بالمعهد و المحددة في 6 أشهر والتي ابتدأت في 13 دجنبر 2021 و انتهت في 09 يونيو 2022.

وتضمنت المحاور الكبرى لبرنامج التكوين الوحدات التالية:

- وحدة المحيط المهني للعدل وتضمنت العلاقة المهنية التي تربط العدل بقاضي التوثيق، قاضي الأسرة المكلف بالزواج، قاضي المحاجر وشؤون المحاجير وعلاقته بالنيابة العامة.
- وحدة ضوابط ممارسة المهنة وتضمنت قانون خطة العدالة والمسؤولية المدنية للعدل وقواعدها العامة والمسؤولية الجنائية.
- وحدة قواعد السلوك المهني للعدل واشتملت على نظام التوثيق في الفقه الإسلامي والأخلاقيات المهنية للعدول وتطبيقاتها.

- وحدة الأسرة والطفل وتمثلت في قضايا الزواج والطلاق من خلال إجراءات توثيق عقد الزواج، أنواع الزواج (زواج القاصر، زواج المعاق إعاقة ذهنية، زواج المغاربة بالخارج).

- الأهلية والنيابة الشرعية وتمثلت في التعريف بالحجر وفي تصرفات المحجور وفي وثائق الأهلية والنيابة الشرعية ثم في الرقابة القضائية على تصرفات النائب الشرعي.

- المواريث والوصايا واشتملت على مدخل عام عن الميراث في الإسلام والأمم السابقة، وعن الإرث وشروطه وموانعه وبيان أصناف الورثة، عن قواعد الحجب والعول والرد وعن تأصيل الفريضة وتصحيحها وعن المسائل الخاصة في الإرث والحالات المشابهة لها، وعن الوصية الإرادية والتنزيل...

- وحدة التوثيق والعقار وتضمنت الإجراءات الإدارية في الوثيقة العدلية وكذا تلقي الشهادة بمذكرة الحفظ والإجراءات القبلية والبعدية للتلقي، الاختصاص النوعي والمكاني للعدول، أنواع الشهادات العدلية من شهادة أصلية واسترعائية وعلمية، شهادة اللفيف. ثم رقابة القاضي للوثيقة العدلية.

- وحدة القانون العقاري، وتضمنت مراقبة العمليات العقارية ومسطرة التحفيظ والبت في التعرضات والتحفيظ الجماعي للأملاك القروية ثم التقييدات بالرسم العقاري من تقييد احتياطي وتشطيبات بالرسم العقاري وكذا الحقوق العينية كالحيازة والهبة والصدقة والعمري وحقوق الارتفاق والانتفاع والهواء والزينة وبعض العقود المسماة كعقود المعاوضات .... وكذا القوانين العقارية الخاصة كأراضي الجماعات السلالية وأملاك الدولة الخاصة والقوانين العقارية الخاصة كالملكية المشتركة للعقارات المبنية والعقار في طور الإنجاز والايجار المفضي الى التملك.

- وحدة القانون المالي والجبائي، واشتملت على مجموعة من الحصص التكوينية في علاقة العدل بالإدارة الضريبية، الاتفاقات والمحررات الخاضعة للتسجيل، الضريبة على الدخل، صنف الأرباح العقارية، الضريبة على القيمة المضافة، الأساس الخاضع لضريبة التسجيل وتعريفته ثم الإبراء الضريبي.

- وحدة التواصل والتكنولوجيا وتضمنت مجموعة من الحصص تتعلق بالعدل وتقنيات التواصل مع طالبي الشهادات، العدل وتقنيات التواصل مع الإدارات العمومية وكذا تقنيات تحرير المراسلات الإدارية. أما الشق المتعلق بالتكنولوجيا فتضمنت مجموعة من الحصص المتعلقة بالمعلوميات المكتبية والتراسل الإلكتروني مع الإدارات العمومية.

وقد تضمن برنامج تكوين العدول المتمرنين لسنة 2022، 87 حصة تكوينية (موضوعا) موزعة على 24 أسبوعا (6 أشهر).

وقد شارك في تأطير برنامج هذا التكوين مجموعة من المؤطرين بالمعهد من القضاة وأطر كتابة الضبط وتقنيين، بالإضافة الى متدخلين ومؤطرين بإدارات أخرى لها علاقة مباشرة بالعمل اليومي للعدول (الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمديرية العامة للضرائب).

بعد استكمال الحصص التكوينية بالمعهد تلقى العدول المتمرنين تدريبا ميدانيا لمدة شهرين بكل من قسم قضاء الأسرة خلال الفترة الممتدة من 13 يونيو 2022 إلى 12 غشت 2022، وذلك تحت إشراف السيد رئيس قسم

قضاء الأسرة، وتدريب بالمكاتب العدلية من 15 غشت الى 14 دجنبر 2022 بتنسيق مع الهيئة الوطنية للعدول، حيث تم توزيعهم تبعا لرغباتهم المعبر عنها على مستوى مجموعة من المحاكم على الصعيد الوطني.

2.2 إشعاع المعهد العالي للقضاء

2.2.1 التعاون

يعتبر انفتاح المعهد العالي للقضاء على محيطه الوطني والخارجي آلية لمواكبة ودعم الأوراش والمشاريع المتعلقة بالتكوين، وذلك من خلال الاستفادة من الدعم التقني والاطلاع على التجارب والخبرات الوطنية والأجنبية واستلهام الممارسات الفضلى ذات الصلة بالمهام المنوطة بالمعهد. ويتم ذلك عبر تنظيم حلقات دراسية وورشات ومناظرات علمية على المستوى الوطني والدولي.

وفي هذا الإطار يسعى المعهد إلى:

- دعم مسلسل التقارب مع الممارسات الأوروبية الفضلى في مجال التكوين القضائي؛
- تحديث برامج التكوين ومراجعة المناهج البيداغوجية؛
- تكوين المكونين ومكوني المكونين؛
- ضمان الاحترافية والمهنية من خلال برامج التكوين العملي والميداني لتقوية المهارات من أجل الرفع من النجاعة القضائية؛
- مراجعة برامج التكوين بمختلف أصنافه سواء التكوين الأساسي أو التكوين المتخصص لفائدة الملحقين القضائيين وهيئة كتابة الضبط، وباقي مساعدي القضاء الموكول للمعهد مهمة تكوينهم؛
- تطوير وتجويد برامج التكوين المستمر والتكوين التخصصي لفائدة القضاة وهيئة كتابة الضبط؛
- تنمية التعاون مع الهيئات المهنية والمؤسسات العمومية والخاصة، الوطنية منها والدولية من خلال تنظيم دورات تكوينية وورشات وندوات على الصعيدين الوطني والدولي؛
- استقبال خبراء ومكونين ومتخصصين من مؤسسات مماثلة أو من منظمات دولية للمساهمة في الأنشطة المشار إليها؛
- تعزيز وتطوير علاقة المعهد بالمؤسسات والمعاهد ذات الاهتمام المشترك.

ويشرف على مهام مديرية الدراسات والأبحاث والتعاون مدير يساعده في مهامه رئيسة قسم التعاون الوطني والدولي ورئيسة قسم الدراسات والنشر والخزانة وتكوين مساعدي العدالة وثلاثة رؤساء مصالح.

2.2.1.1 التعاون الدولي

يستمد المعهد توجهاته في مجال التعاون الدولي من دستور المملكة الذي يؤكد على أهمية تقوية أواصر التعاون مع المحيط الدولي ومن الخطب الملكية السامية التي تؤكد على ضرورة إيلاء التعاون جنوب –جنوب العناية اللازمة وكذا من توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

ويعتبر المعهد العالي للقضاء عضوا في شبكات تمكنه من تبادل التجارب وتنسيق برامج التكوين مع المعاهد القضائية للبلدان الأعضاء.

- **الأنشطة المنظمة في إطار التعاون الدولي**

في إطار الأنشطة والبرامج المنظمة خلال سنة 2022 شارك المعهد العالي للقضاء في عدة تكوينات وورشات واجتماعات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجهة المنظمة	موضوع التكوين	تاريخ انعقاد الدورة	مكان انعقاد الدورة	عدد المستفيدين
الوكالة البلجيكية للتنمية ENABEL	دورة تكوينية لتكوين المكونين حول قانون الهجرة واللجوء. تهدف هذه الدورة إلى تعزيز القدرات العلمية والقانونية للقضاة المكونين في مجال إنفاذ الاتفاقيات الدولية وكذا تكريس مبادئ حقوق الإنسان.	9-11 ماي 2022	المعهد العالي للقضاء	20
	الورشة الختامية لبرنامج التمكين القانوني للمهاجرين.	20 أكتوبر 2022		1(قاض بالمعهد)
منظمة UNICEF	دورة تكوينية حول حقوق الطفل على ضوء المنهاج الذي يتم إعداده من طرف خبير دولي والقضاة المكونين بالمعهد في هذا المجال.	16-18 ماى 2022	المعهد	20 ملحقا قضائيا (الفوج 44)
منظمة UNICEF بشراكة مع مجلس أوروبا والمجلس الأعلى للسلطة القضائية	دورة تكوينية حول عدالة الأحداث.	19-20 أكتوبر	الناضور	2(قاضيان بالمعهد)
منظمة UNICEF بشراكة مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وزارة العدل، وزارة الشباب والثقافة والتواصل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، رئاسة النيابة	المراجعة السنوية لخطط العمل المتعلقة بمجال حماية الطفولة لسنة 2022.	21-22 دجنبر	الرباط	1

العامة والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.				
جمعية المحامين العمانية	دورة تكوينية حول موضوع "الضمانات القانونية للمتهم لدى سلطة التحقيق"	16-14 مارس 2022	المعهد	16 محاميا عمانيا
اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتعاون الدولي الإنساني بدولة قطر	أشغال المائدة المستديرة المغربية القطرية حول "إدماج القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني".	22-21 فبراير 2022	الرباط	1
	ندوة دولية حول موضوع "حماية الأطفال خلال الأزمات الإنسانية".	23 مارس 2022	أكاديمية المملكة المغربية	2(قاضي وإطار)
مجلس أوروبا بشراكة مع اللجنة الوطنية المكلفة بتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر.	ورشة حول مكافحة الاتجار بالبشر.	18 فبراير 2022	كلية العلوم القانونية بفاس	1
مجلس أوروبا بشراكة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة	ورشة لتكوين القضاة حول حقوق الإنسان.	02 مارس 2022	فاس	1(قاضي مكون بالمعهد)
مجلس أوروبا بشراكة مع كلية الحقوق جامعة محمد الخامس بالرباط	ورشة تحسيسية حول مكافحة العنف ضد النساء.	26 أبريل 2022	كلية الحقوق أكدال	2 (المدير العام للمعهد وقاضي مكون بالمعهد)
الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا برنامج HELP	تكوين حول مكافحة التطرف	ماي -يونيو 2022	عن بعد	25 ملحق قضائي وثلاث قضاة
	ورشة تحسيسية حول مكافحة العنف ضد النساء والعنف المنزلي، لمناقشة الإطار القانوني الوطني والدولي لمحاربة العنف ضد النساء وابراز دور القضاء في محاربة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى استعراض برنامج التكوين HELP في هذا المجال. تسليم شهادات التكوين لفائدة المكونين والملحقين القضائيين المستفيدين من الدورات التدريبية المتاحة على المنصة الالكترونية لبرنامج HELP.	08 دجنبر 2022	المعهد	30 ملحقا قضائيا
برنامج Euromed Justice وبتمويل من اللجنة الأوروبية وبتنفيذ من Eurojust والمدرسة الوطنية للقضاء الرومانية ومعهد التكوين القضائي البلجيكي	مائدة مستديرة لتبادل الممارسات بشأن تهييئ برامج التكوين حول التعاون القضائي الدولي في المادة الجنائية لمعاهد التكوين القضائي.	10-08 مارس 2022	رومانيا	2
		15-13شتنبر2022	بلجيكا	2
الاتحاد الأوروبي بشراكة مع رئاسة النيابة العامة	دورة تكوينية حول جرائم غسل الأموال على ضوء معايير مجموعة العمل المالي GAFI.	15-14-دجنبر2022	مراكش	1(قاض ملحق بالمعهد)
جمهورية النمسا	لقاء تواصلي للرئيسة الأولى للمحكمة العليا النمساوية مع الملحقين القضائيين حول "التنظيم القضائي النمساوي والاجتهاد القضائي".	22 مارس 2022	المعهد العالي للقضاء	165 ملحقا قضائيا
الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي و سفارة المملكة الإسبانية بالمغرب	يوم دراسي تحت عنوان "التشريعات المناهضة للتمييز، ولا سيما التمييز العنصري: أية ممارسات جيدة؟" في إطار مشروع " العيش معًا دون تمييز: نهج قائم على حقوق الإنسان وبعد النوع"	31 مارس 2022	الرباط	قاضيان واطار بالمعهد

الجمهورية اليمنية	التحاق مستمعا عدالة من دولة اليمن للتكوين الأساسي بالمعهد ضمن الفوج 45.	06 يونيو 2022	المعهد العالي للقضاء	2
UNESCO بشراكة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية	دورة تكوينية حول حوار القضاة ودور القضاة في تعزيز حرية التعبير في المنطقة العربية.	07-05 يونيو 2022	الرباط	2
الشبكة الأوروعربية	اجتماع مجلس إدارة الشبكة الأوروعربية.	24 يوليوز 2022	القضائي الأردني	1 (المدير العام للمعهد مدراء المعاهد القضائية للدول الأعضاء
	ندوة علمية حول " عرض قصص نجاح القاضيات".	25يوليوز2022		1 (قاضي مكون بالمعهد)
كلية الطب بمراكش	مؤتمر حول الاتجار بالبشر.	22-20 أكتوبر 2022	كلية الطب بمراكش	1 (قاضي مكون بالمعهد)
الأمم المتحدة بشراكة مع وزارة العدل	ندوة وطنية حول المساواة بين الجنسين (ONU Femmes):"المساواة والعدل في الأسرة المغربية"	27 أكتوبر 2022	الرباط	1 (قاضية مسؤولة بالمعهد)
المعهد العالي الإيطالي للقضاء	توقيع اتفاقية تعاون مع رئيس المدرسة العليا الإيطالية للقضاء، جورجيو لاتانزي، تهدف إلى تطوير التعاون في مجال التكوين القضائي. تغطى الاتفاقية المذكورة عدة مجالات للتعاون: تطوير برامج التكوين والبحث المشتركة، تنظيم اللقاءات وتبادل الزيارات، استضافة المكونين والتعاون في إعداد ونشر النصوص والمواد العلمية.	15 دجنبر 2022	روما	1(المدير العام للمعهد)

ملاحظة: في إطار التعاون الدولي برسم سنة 2022، استفاد من التكوين 301 قاض وإطار وذلك على الشكل التالي:

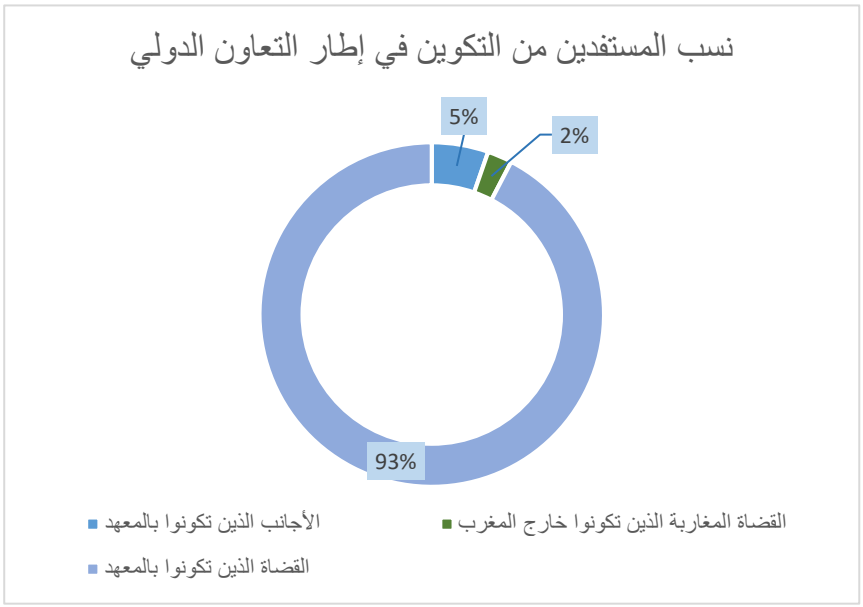

2.2.1.2 التعاون الوطني

يقوم المعهد بتنظيم دورات وندوات تكوينية في المجال القانوني والقضائي لفائدة أطر وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة.

ويؤطر هذه الدورات التدريبية هيئة تدريس مؤهلة تتكون من قضاة يدرسون بالمعهد حسب المناهج والطرق التعليمية والبيداغوجية المتبعة في برامج التكوين الأساسي والمستمر بالمعهد.

كما يواصل المعهد العالي للقضاء سعيه إلى الرفع من عدد الاتفاقيات ومن عدد الشركاء من خلال الانفتاح على مؤسسات أخرى وكذا العمل على الرفع من عدد الأطر التي يتم تكوينها.

1- برنامج تكوين المستشارين القانونيين التابعين للأمانة العامة للحكومة

وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2022 توقيع عقد شراكة مع الأمانة العامة للحكومة يرمي إلى تكوين المستشارين القانونيين التابعين لها وأطر المصالح القانونية للوزارات من أجل تقوية قدراتهم في صياغة القوانين وإعداد مشاريع النصوص.

وضم هذا البرنامج خمس دورات تكوينية استغرقت مدة كل دورة 6 أيام قام بتأطيرها مستشارون قانونيون من الأمانة العامة للحكومة وقضاة مكونون من المعهد، وبلغ عدد المستفيدين من التكوين 80 إطارا، وتمحورت هذه الدورة حول أربعة وحدات وهي كالتالي:

- الأعمال التحضيرية لصياغة مشروع نص تشريعي وتنظيمي؛
- تقنيات صياغة مشروع نص تشريعي وتنظيمي؛
- إجراءات اعتماد نص تشريعي وتنظيمي؛
- الجوانب المتعلقة بتنفيذ النص-إجراءات ما بعد اعتماد النصوص – تأويل النصوص.

2- برنامج تكويني لفائدة أطروزارة الاقتصاد والمالية

وقع المعهد العالي للقضاء خلال شهر شتنبر 2022 اتفاقية شراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية يرمي إلى تنظيم دورة تكوينية لفائدة أطر هذه الأخيرة واستفاد من هذا التكوين 300 إطارا.

تمحورت هذه الدورة التكوينية حول 11 مجزوءة:

- إعداد الدراسات والاستشارات القانونية؛
- المسؤولية الإدارية؛

- مسؤولية الخطأ القضائي؛
- التحكيم في الاستثمار؛
- الإشكاليات المتعلقة بتدبير الصفقات العمومية والمسؤولية التعاقدية للأشخاص المعنويين؛
- صياغة وتأويل النصوص القانونية؛
- الصياغة التعاقدية؛
- تقنيات الترافع؛
- التحكيم التجاري الدولي؛
- رقمنة وحماية المعطيات الشخصية؛
- الإطار القانوني للتبادل الرقمي للمعلومات.

وخلال سنة 2022 تم تنفيذ أربع مجزوءات من هذه الدورات التكوينية: مسؤولية الخطأ القضائي، الإشكاليات المتعلقة بتدبير الصفقات العمومية والمسؤولية التعاقدية للأشخاص المعنويين، صياغة وتأويل النصوص القانونية ورقمنة وحماية المعطيات الشخصية، على أنه سيتم تنفيذ ما تبقى من المواضيع خلال سنة 2023.

2.2.1.3 الآفاق المستقبلية للتعاون الدولي والوطني

يسعى المعهد في إطار التعاون الدولي إلى توسيع نطاق الشراكة والتعاون والانفتاح على المعاهد القضائية ذات الاهتمام المشترك وذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات القائمة وإبرام اتفاقيات جديدة وتوسيع دائرة المستفيدين من برامج التعاون مع الحرص على إعدادها بشكل دقيق ومنتظم لتنزيل مختلف الاتفاقيات السارية المفعول.

وفي هذا الإطار يطمح المعهد إلى :

1-مواصلة التعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا وذلك من خلال ما يلي:

- دورة تكوينية بالمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا للاطلاع على القضاء الفرنسي لفائدة القاضيان الحائزان على الرتب الأولى؛
- دورة تكوينية للاطلاع على نظام القضاء المغربي لفائدة أربع مستمعي عدالة فرنسيين؛
- تنظيم دورة تدريبية بالمعهد وببعض محاكم المملكة في إطار برنامج "عدالة بلا حدود" لفائدة قضاة فرنسيين؛
- دورات تكوينية لفائدة قضاة وأطر من المعهد بالمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا؛
- تنظيم دورة تكوينية لفائدة أطر كتابة الضبط فرنسيين بالمعهد وببعض المحاكم.

2- مواصلة التعاون مع مجلس أوروبا في إطار مشروع CyberSud لدعم التكوين الأساسي والمستمر في مجال الجريمة المعلوماتية والدليل الإلكتروني؛

3-مواصلة التعاون مع بعض الدول الإفريقية والعربية من خلال مواصلة تنظيم دورات للتكوين المستمر لبعض القضاة الأجانب من دول صديقة (جيبوتي، السودان، النيجر، تشاد، فلسطين، سلطنة عمان، الكويت...)؛

4-الانفتاح على معاهد ومؤسسات عربية وإفريقية وأوروبية جديدة وإبرام بروتوكولات واتفاقيات تعاون معها؛

5-مواصلة تنظيم دورات تكوينية لفائدة القضاة الممارسين وأساتذة المعهد بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المعلوماتية وغسل الأموال؛

6- مواصلة برامج التعاون مع الشبكة الأوروعربية للتكوين القضائي؛

7- مواصلة التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ONUDC لتكوين المكونين حول محاربة تمويل الإرهاب والانفتاح على مواضيع أخرى؛

8-مواصلة التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من خلال تمثيلها بالمغرب لدعم التكوين الأساسي والمستمر في القانون الدولي للاجئين؛

9-مواصلة التعاون مع الجمعية الأمريكية للقضاة والمحامين الأمريكيين ABA من خلال مواصلة تنظيم دورات تكوينية في بعض المواضيع ذات الأهمية لاسيما في مجال مكافحة الاتجار في البشر ومواضيع أخرى؛

10-مواصلة التعاون مع معهد راؤول والنبورغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في مواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان؛

11-مواصلة التعاون مع مجلس أوروبا في إطار برنامجHELP لدعم القدرات في مجال حقوق الإنسان؛

12-مواصلة التعاون مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مجال التكوين الخاص بالمعالجة القضائية لقضايا الإرهاب؛

13-مواصلة التعاون مع معهد الكويت للدراسات القانونية القضائية في مجال التكوين الخاص بالقانون الدولي الإنساني؛

14-الانفتاح على المعهد الدولي لحقوق الإنسان والاستفادة من خبرته في مجال التكوين الخاص بحقوق الإنسان من خلال العمل على إبرام اتفاقية تعاون من أجل تبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال؛

15-مواصلة التعاون مع منظمة اليونيسيف والاستفادة من خبرتها وتجربتها ودعمها للتكوين في مجال حقوق الطفل؛

16-الانفتاح على المعهد الدولي لحقوق الطفل بسويسرا والاستفادة من خبرته في التكوين في مجال حقوق الطفل من خلال العمل على إبرام اتفاقية تعاون من أجل تبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال؛

17- مشاركة المعهد العالي للقضاء في إطار التعاون مع السفارة الأمريكية في برنامج لدعم قدرات القضاة في مجال مكافحة الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة؛

18-مواصلة التعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية AECID والسفارة الإسبانية في مجال حقوق الإنسان ومواضيع أخرى؛

19-مواصلة التعاون مع الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي ENABEL في مجال حقوق المهاجرين واللجوء، إذ يتم إعداد منهاج للتكوين في هذا المجال لفائدة الملحقين القضائيين والقضاة، وستنظم في مرحلة أولى دورة لتكوين المكونين سيتم تأطيرها من طرف خبير دولي في مجال حقوق المهاجرين واللجوء.

كما سيتم التركيز في أفق سنة 2023 على مواصلة تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر كل من الإدارات والمؤسسات التالية: شرطة المياه، وزارة الداخلية؛ وزارة الاقتصاد والمالية (الوكالة القضائية للمملكة-مديرية أملاك الدولة-معهد المالية-...)؛ وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء-قطاع الماء؛ المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛ وكذا مواصلة تعزيز تموقع المعهد في مجال التكوين والانفتاح على شركاء جدد كالمدرسة الوطنية للهندسة وإدارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة وغيرها من المؤسسات.

2.2.2 الدراسات والأبحاث والتوثيق

بناء على المادة 4 من القرار المشترك بين وزير العدل ووزير المالية والخوصصة المتعلق بهيكلة المعهد العالي للقضاء، تناط بمديرية الدراسات والأبحاث مهمة تشجيع البحث والدراسات العلمية من خلال:

إعداد برامج لتطوير مناهج المعهد وتعديلاتها وتحديد المقررات الخاصة والمراجع العلمية المرتبطة بذلك
وضع اقتراحات خاصة بشراء المراجع العلمية والمطبوعات ومتابعة ما استجد من مطبوعات فقهية وقانونية وقضائية
إعداد وسائل كفيلة باقتراح اقتناء الكتب والمراجع والأجهزة العلمية التي يتعين تزويد المكتبة بها
إعداد مجلات تهتم بأنشطة المعهد والبحث العلمي
تهيئ أقراص وأفلام ومنشورات خاصة بالمعهد لإرسالها إلى المعاهد العربية والأجنبية في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة
اختيار البحوث الجيدة والعمل على طبعها وتوزيعها على المؤسسات المتعاملة مع المعهد داخليا ودوليا

2.2.2.1 الخزانة

تميزت سنة 2022 بكونها أول سنة يتم خلالها استعمال التطبيق الجديد للخزانة الذي مكن من انطلاق العمل بنظام حجز الكتب عن بعد والذي خفف من عبء التنقل لمرتادي الخزانة، خاصة وأن عددا هاما من الملحقين القضائيين والطلبة الجامعيين والباحثين يفد على الخزانة يوميا. وبناء على اقتراحات مستعملي هذا التطبيق، من المرتقب إضافة خدمات جديدة خلال سنة 2023.

وتجدر الإشارة إلا أنه خلال سنة 2022 تم:

- إيواء قاعدة المعطيات الخاصة بالخزانة بالموقع الإلكتروني الخاص بالمعهد؛
- اقتناء 210 عنوان قانوني باللغة العربية حديث النشر؛
- القيام بجرد سنوي للكتب الموجودة بالخزانة؛
- التواصل عن بعد مع الملحقين القضائيين بواسطة البريد الإلكتروني الخاص بخزانة المعهد، مع اعتماد نظام الإعارة الخارجية المعلوماتية بالنسبة للملحقين القضائيين والعاملين بالمعهد العالي للقضاء؛
- تفعيل نظام الحجز المعلوماتي للكتب لكل من الملحقين القضائيين والعاملين بالمعهد العالي للقضاء.

2.2.2.2 الدراسات والأبحاث

واصلت إدارة المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2022 انخراطها في عدة برامج للتعاون الدولي بغية النهوض بالدراسات والأبحاث وتنميتها نظرا لما توفره برامج التعاون الدولي من دعم وخبرة، وتم في هذا الإطار تهييئ مشاريع ثلاثة دلائل:

- دليل تكوين المكونين في مجال الهجرة واللجوء مع الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي؛
- دليل تكوين المكونين في مجال حقوق الطفل مع منظمة اليونيسف؛
- دليل لتكوين المكونين في مجال مكافحة العنصرية وكراهية الأجنبيات والأجانب مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي.

كما تم نشر العدد 47 من مجلة الملحق القضائي التي تتضمن عدة مقالات للملحقين القضائيين.

2.2.3 تنمية صورة المعهد العالي للقضاء

لتحديد مبادئ توجيهية للتواصل وكذا المواقع التي من شأنها خلق هوية تتماشى مع مهام المعهد وتميزه عن غيره من المؤسسات والمعاهد المماثلة، قام المعهد العالي للقضاء بتنظيم العديد من ورشات العمل والاجتماعات حول التواصل باعتباره وسيلة للتغيير والتطور، شارك فيها المدير العام والمسؤولون بالمعهد العالي للقضاء.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2019 تم إعداد استراتيجية للتواصل وخطة عمل من أجل تنفيذها تتضمن القيام باستشارة تقنية لتهيئ charte graphique والتي ستمكن من اعتماد هوية بصرية خاصة بالمعهد. وفي هذا الإطار تم إعداد دفتر التحملات كما سيتم طلب العروض بعد صدور القانون الجديد للمعهد العالي للقضاء.

ولدعم التواصل الداخلي ومأسسته، تم إنجاز دفتر تحملات خاص بإنشاء موقع للتواصل الداخلي INTRANET.

ويواصل المعهد تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتواصل والتي تم تحديدها وذلك عبر تطوير العديد من الآليات في أفق استكمال تنفيذها.

الأهداف	
	1-تطوير التواصل الداخلي • ميثاق التواصل الداخلي • منصة أنترانت • نشرة داخلية • أحداث داخلية • البريد الإلكتروني • لوحات للنشر، شاشات تلفزيون
	2-تطوير مكانة المعهد العالي للقضاء والتعريف به • تصميم شكلي (charte graphique) • مراسلات /نشرات إخبارية • تويتر • إنشاء قناة يوتوب • صفائح إخبارية • مواد ترويجية
	3-تعزيز الصلة المباشرة بين القضاة والمعهد العالي للقضاء • برنامج التكوين السنوي: الوصول إلى جميع عروض التكوين المستمر • وضع جدولة للأحداث الهامة •تحديد الاحتياجات التكوينية

- نشر العروض
- نشر مستجدات المعهد العالي للقضاء

4-تعزيز خدمات عرض التكوين بناء على طلب

- وضع استراتيجية للتسويق
- كتيب عن عروض التكوين بناء على طلب
- كتيب مؤسساتي
- إجراء اتصالات مع الفئة المستهدفة

2.3 التدبير والدعم والمواكبة والمساعدة على القيادة

2.3.1 المساعدة على القيادة: مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي

تم إحداث مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي في 9 يناير2013 بقرار مشترك بين وزارة العدل والحريات ووزارة الاقتصاد والمالية طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 25 لقرار وزير المالية والخوصصة رقم 2671-2 الصادر بتاريخ 25 ماي 2005 المتعلق بالنظام المالي والمحاسباتي للمعهد العالي للقضاء.

تعتبر مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي وحدة مستقلة مرتبطة مباشرة بالمدير العام للمعهد العالي للقضاء مما يمنحها الاستقلالية لممارسة مهامها ويمكنها من التوظيف الفعال للآليات التي سبق إرساؤها.

تقوم مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي باقتراح وإعداد أدوات التدبير التي تمكن من تقييم عمل المعهد للرفع من نجاعة أدائه وخلق قيمة مضافة.

وقد انكبت المصلحة بعد شروعها في العمل على إعداد:

- دلائل إجراءات خاصة بمديريات المعهد (مديرية الملحقين القضائيين والقضاة/مديرية تكوين كتاب الضبط /مديرية الدراسات والأبحاث والتعاون)؛
- الدليل التنظيمي للمعهد العالي للقضاء؛
- ميثاق التدقيق الداخلي؛
- دليل الإجراءات الخاصة بوحدة التدقيق الداخلي.

2.3.1.1 مهام مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي

تسعى مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي باعتبارها فاعلا رئيسيا في القيادة واتخاذ القرار وتكريس الحكامة الجيدة إلى تحقيق الأهداف التالية:

الأهداف	
	تقديم المشورة للإدارة
	ضمان إدارة المخاطر
	مواكبة التغيير

تتكون المصلحة من وحدتين: وحدة مراقبة التدبير ووحدة التدقيق الداخلي ويسهر على تسييرها رئيسة مصلحة.

أ-وحدة التدقيق الداخلي

تتجلى مهمة وحدة التدقيق الداخلي في مساعدة المعهد على ترسيخ منظومة المراقبة الداخلية وذلك من خلال تقييم فعاليتها والحرص على التجويد المستمر وتقديم التوصيات اللازمة لتطوير عمل المعهد.

الأهداف	
	تعزيز الرقابة الداخلية من خلال تقييم: • فعالية العمليات والبرامج؛ • التطبيق السليم للقوانين والأنظمة والقواعد والإجراءات؛ • صيانة وحماية ممتلكات المعهد؛ • موثوقية المعلومات المالية والتنفيذية.
	تقييم عمليات إدارة المخاطر من خلال ضمان: • تحديد المخاطر وتقييمها؛ • تتبع معالجة المخاطر المحددة؛ • تحسيس الإدارة العامة بأهمية هذه المخاطر.
	تقييم تسيير المعهد العالي للقضاء • تقييم الأهداف المسطرة وبرامج وأنشطة المعهد وتتبع تنفيذها؛ • تقييم حكامة نظام المعلوميات وقدرتها على دعم استراتيجية وأهداف المعهد؛ • تزويد مختلف وحدات المعهد بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر والمراقبة؛ • توفير المعلومات الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة العامة والمدققين الخارجيين والعمل على تنسيق أنشطتهم.

ب- وحدة مراقبة التدبير

تتمثل أهداف وحدة مراقبة التدبير فيما يلي:

الأهداف
توفير المعلومات اللازمة لاستراتيجية المعهد
المشاركة في تحديد التوقعات الميزانياتية مع العمل على توزيع الموارد وفق الأهداف المسطرة
إعداد لوحات القيادة لتتبع وتقييم جميع البرامج
وضع مؤشرات التتبع وتحليل تطورها لتقييم أداء مختلف أنشطة المعهد.

وللإشارة، يبقى تفعيل هذه الوحدة مرتبطا باستكمال نظام المعلومات الخاص بالمعهد العالي للقضاء.

2.3.1.2 منجزات مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي برسم سنة 2022

واصلت مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي سنة 2022 انخراطها الفعلي في تفعيل مخرجات مشروع التوأمة" دعم الإصلاح المؤسساتي وتقوية قدرات المعهد العالي للقضاء". وذلك من خلال الاشتغال حول المحاور التالية:

- إعداد مرجعية الكفاءات والمهن / بطائق المواقع الوظيفية؛
- إعداد التقرير السنوي للمعهد العالي لسنة 2022.

2.3.1.3 الآفاق المستقبلية لمصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي

تتمثل آفاق مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي فيما يلي:

- تفعيل التوصية المنبثقة عن المهمة المتعلقة بالهيكل التنظيمي للمعهد العالي للقضاء والرامية إلى تعزيز إشراك المصلحة في القيادة والمساعدة في اتخاذ القرار؛
- إعداد وتنفيذ برنامج التدقيق السنوي؛
- إحداث لجنة التدقيق؛
- المصادقة على ميثاق التدقيق من طرف مجلس الإدارة؛
- إنجاز خريطة شاملة للمخاطر؛
- وضع أسس مراقبة التدبير من خلال:

- اختيار المؤشرات؛
- إنجاز لوحات القيادة ومراقبة وتقييم جميع أنشطة المعهد العالي للقضاء؛
- إرساء المحاسبة التحليلية؛
- وضع دليل إجراءات خاص بوحدة مراقبة التدبير؛
- تعزيز وظيفة مراقبة التدبير من خلال نظام المعلومات.

2.3.2 الدعم والمواكبة

يعتبر الدعم والمواكبة السند الأساسي لإنجاز البرامج المسطرة في إطار الاستراتيجية الموضوعة على المدى المتوسط، وذلك عبر توفير الكفاءات والظروف الملائمة لاستقبال مختلف المستفيدين من برامج التكوين.

ففي هذا الإطار تناط بالكتابة العامة للمعهد العالي للقضاء مهام تدبير وبرمجة الموارد والعمليات ذات الطابع المالي واللوجستيكي والمعلومياتي، وذلك من خلال تنفيذ المهام المتعلقة ب:

- تدبير الميزانية والتدبير المالي؛
- تدبير الموارد البشرية؛
- تدبير الطلبيات العمومية واللوجستيك؛
- التدبير التقني والصيانة والأشغال؛
- تدبير المعلوميات والتكنولوجيات الحديثة.

يشرف على تنفيذ هذه المهام الكاتبة عامة، ويساعدها في مهامها رئيس قسم وثلاثة رؤساء مصالح ومسؤول عن المعلوميات والتكنولوجيات الحديثة.

يبلغ عدد الموظفين بالكتابة العامة 29: خمسة مسؤولين؛ ستة عشر إطارا (سلم 10 وما فوق)؛ ستة موظفين (سلم 8 و9)؛ عونان.

2.3.2.1 أهداف ومؤشرات

الأهداف	المؤشرات		منجزات 2022
النهوض بالموارد البشرية	نسبة المستفيدين من برامج التكوين		1
	نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية		5,26
تقوية منظومة المراقبة الداخلية	عدد مشاريع إزالة الطابع المادي للمهام المهنية		4
	عدد مستعملي التطبيقات المعلومياتية		20
الرفع من جودة التدبير الإداري والمالي	نجاعة تدبير المكتبيات (بالدرهم)		8400
	الرفع من وتيرة تنفيذ الميزانية	نسبة الالتزامات/ الاعتمادات المفتوحة	70%
		نسبة الأداءات/ الالتزامات	86%
	نجاعة الأداءات(بالأيام)		36

2.3.2.2 منجزات الكتابة العامة برسم سنة 2022

أ-التدبير الميزانياتي والمالي

تتلخص الأنشطة المنجزة في إطار المهام المحاسباتية والمالية برسم سنة 2022 في الجدول التالي:

الأنشطة	العمليات	العدد
أتعاب الأساتذة	برامج التكوين المعالجة	71
تعويضات التنقل	أوامر التحويل الخاصة بالمهمات	20
الأداءات	أوامر الأداءات المعالجة	264
التكوين لفائدة الأغيار	Devis communiqués	2
	العقود المنجزة	2
	برامج الاستعمال المنجزة	2
تحصيل المداخيل	الفواتير المنجزة	7
	أوامر التحصيل المنجزة	10
الحسابات	ضبط مختلف الحسابات	تضمين العمليات المحاسباتية في مختلف السجلات
	الوضعيات المحاسباتية الشهرية	12
	الحساب الإداري 2021	مستند يضم الحسابات المسجلة والمؤداة برسم سنة 2021
	القوائم التركيبية 2021	- وثيقة من صفحتين تم نشرها بالجريدة الرسمية؛ - حصيلة 2021 تمت المصادقة عليها خلال اجتماع مجلس الإدارة.
تدبير الميزانية	إعداد توقعات 2022 وكراسة الميزانية	يتم عرض مشروع الميزانية والمصادقة عليه خلال اجتماع مجلس الإدارة
	إعداد مشروع الميزانية الأولية لسنة 2022	تتم مناقشة هذا المشروع ثم التأشير عليه من طرف مصالح وزارة المالية

ب-تدبير الموارد البشرية والشؤون العامة

يلخص الجدول التالي الأنشطة والعمليات التي تنجز في إطار تدبير الموارد البشرية.

الأنشطة	العمليات	العدد
تدبير وتتبع الشؤون الإدارية للهيأة العاملة بالمعهد	الرخص السنوية / رخصة الولادة	0/160
	شواهد العمل	67
	شواهد الأجرة	56
	رخص مغادرة التراب الوطني	24
تقوية قدرات الموارد البشرية	عمليات مرتبطة بالتكوين	-
تدبير التوظيفات ومناصب المسؤولية والترقيات	قرارات تحمل الترقيات في الرتبة وفي الدرجة	36
	قرارات تحويل المناصب / المناصب التى تم تحويلها / وضعية المناصب المالية الشاغرة	10/14/7
تدبير الشؤون العامة والاجتماعية	المراسلات الإدارية والشؤون العامة	1334

ج-تدبير الطلبيات العمومية واللوجستيك، والمعدات التقنية، وأشغال الصيانة والبنايات

- **دعم المهام**

في إطار دعم البنية التحتية واللوجستيكية للمعهد ولتمكينه من القيام بالمهام المنوطة به في أحسن الظروف، تم إنجاز مجموعة من الشراءات سواء باتباع مسطرة الصفقات أو الطلبيات العمومية الأخرى.

- **إقتناءات المعهد لسنة 2022**

نوع الطلبية	العدد
بواسطة سند الطلب	34
بواسطة الصفقات العمومية	1
بواسطة العقود/الاتفاقيات	4

- **أهم الطلبيات الخاصة بالدعم اللوجستيكي**

صيانة البنايات والمرافق	- صيانة وتحديث قاعة بالعربي العلوي؛ - تهييئ وتحديث مدرج الدكتور عبد المجيد غميجة؛ - صيانة وإصلاح بعض أجزاء المباني والمرافق وقاعات التكوين بالمعهد.
شراء الأجهزة والمعدات	- اقتناء لوازم المكتب الخاصة بقاعات التكوين؛ - صيانة التجهيزات والتركيبات المعلوماتية والتقنية؛ - إصلاح عتاد المكتب؛

	- اقتناء لوازم المكتب؛ - اقتناء معداد المكاتب؛ - اقتناء المعدات التقنية؛ - إغناء الرصيد الوثائقي للخزانة بتجديد الاشتراكات بالمجلات العلمية؛ - تدبير المخزون (تمت معالجة 153 من طلبات لوازم المكتب).
خدمات النقل واللوجستيك	- تحضير وتتبع الخدمات الخاصة بالاستقبال والتمويل في إطار الأنشطة التي يقوم بها المعهد وكذا خدمات التكوين لفائدة الغير؛ - تنفيذ وتتبع خدمات النقل واللوجستيك في إطار زيارات الملحقين القضائيين للمؤسسات العمومية؛ - تتبع طلبات الشيات المتعلقة بالنقل البري لسنة 2022؛ - تتبع تنفيذ مستحقات الماء والكهرباء والهاتف الثابت والنقال والإنترنت بواسطة الشيات لسنة 2022؛ - تدبير حضيرة السيارات (تتضمن حضيرة السيارات بالمعهد فيما مجموعه 16 مركبة من بينها سيارات ودراجات نارية يتم تدبيرها من قبل مصلحة الشراءات واللوجستيك) فيما يخص التأمين وتدبير طلبات الشيات الخاصة بالمحروقات والإصلاح والصيانة. وفي إطار ترشيد استهلاك الشيات تم وضع آليات للمراقبة والتتبع، مما مكن من معرفة تطور استهلاكها بشكل دقيق خلال فترات السنة.

- **مشاريع خاصة بأدوات التدبير بالمؤسسات العمومية**

عرفت سنة 2022 تنفيذ مشاريع ذات طابع تدبيري ومحاسباتي من أهمها:

- مواصلة تنفيذ مشروع تسجيل وحصر الحسابات بواسطة المحاسبة العامة للفترة 2004-2021؛
- تحيين دليل الإجراءات المالية والمحاسباتية؛
- صيانة وتحديث التطبيقات المعلومياتية.

د-التكنولوجيات الحديثة

- **إدماج الوحدات البرمجية التالية في نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP)**

التطبيقات المنجزة والتي يتم الاشتغال بها: تعويضات المكونين؛ تدبير التنقلات؛ تدبير العطل؛ تدبير التعويضات الكيلومترية؛ تدبير الحضور والغياب؛ تدبير حضيرة السيارات؛ المخزون.

التطبيقات المنجزة والتي هي في طور الاستغلال: منصة التكوين عن بعد؛ الرواتب؛ تدبير الشيات.

تطبيقات في طور الإنجاز: تكوين الملحقين القضائيين؛ التكوين المستمر؛ تدبير مكتب الضبط (الصادر والوارد)؛ الشراءات والمبيعات؛ الأصول الثابتة؛ أشغال نهاية السنة؛ تدبير الميزانية؛ تدبير الموظفين؛ تدبير الرواتب.

في إطار تجويد الخدمات، تم:

- اقتناء حواسب شخصية، خوادم، طابعات مكتبية، ماسح ضوئي وكذا طابعتين متخصصتين لدعم مختلف الأنشطة؛
- تجديد البنية التحتية الخاصة بالشبكة المعلوماتية المحلية، وشبكة الهاتف الرقمي ونظام المراقبة بالكاميرات ونظام إنذار عند استشعار الحرائق؛
- تقديم الدعم التقني وصيانة أجهزة الحواسب والطابعات؛
- إطلاق مشروع تجديد وعصرنة موقع الإنترنت الرسمي للمعهد.

إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا:

واصلت الكتابة العامة من خلال تكنولوجيا المعلومات والخدمات السمعية والبصرية إجراءاتها التي انطلقت سنة 2020 والتي تمثلت أساسا في إدماج تقنية التكوين عن بعد والتكوين الحضوري الرقمي وكذا تسجيل الحضور الرقمي قصد الحد من انتشار فيروس كورونا.

- **مكتب الضبط: الصادر والوارد**

الأنشطة	العدد
الوارد	1076
الصادر	366

- **الخزينة المؤدية**

مهام الخزينة المكلفة بالأداء	طرق معالجتها	عدد الأوامر بالأداء والمداخيل
الأوامر بالأداء المعالجة	الاستقبال والمراقبة قبل التأشير عليها	264
الأوامر الخاصة بالمداخيل المعالجة	الاستقبال والمراقبة قبل التأشير عليها	10
إعداد الحساب الإداري وإحالته على المجلس الأعلى للحسابات	يتم إعداده وفق النماذج المعتمدة من طرف وزارة المالية	ترسل نسخة واحدة إلى المجلس الأعلى للحسابات قبل 30 يونيو من كل سنة
إعداد الوضعيات الشهرية وإحالتها على مديرية المنشآت العامة والخوصصة	تتم معالجتها شهريا مع إرسال نسخة منها إلى الكاتبة العامة بالمعهد العالي للقضاء ونسخة إلى الخازن المكلف بالأداء	نسخة واحدة من كل وضعية مالية شهرية

	ونسخة إلى مديرية المنشآت العامة والخوصصة ونسخة إلى مراقبة الدولة	
تسجيل مختلف الحسابات	سجل خاص بالخزينة -سجل خاص بمختلف أنواع النفقات المدرجة بالمعهد-سجل خاص بالصفقات العمومية -سجل خاص بالمداخيل-سجل خاص بتتبع طبيعة سندات بناء على طلب -سجل خاص بتتبع فترات تنقل للهيئة العاملة بالمعهد-سجل خاص بفترات التدريس الخاصة بالمؤطرين المنتمين الى المؤسسة -سجل خاص بالوارد والصادر-سجل خاص بتتبع قانون الإطار.	كل سجل مخصص للعمليات المحاسباتية
حفظ الأوامر بالأداء وملفات الهيئة العاملة بالمعهد	ترتيب جميع الأوامر بالدفع منذ سنة 2004 إلى نهاية سنة 2022 مع حفظ ملفات جميع مستخدمي وموظفي وقضاة المعهد.	لكل سنة أرشيف مرقم من بداية شهر يناير الى نهاية شهر دجنبر
ترتيب مختلف المراسلات	جميع المراسلات المتعلقة بتدبير الوضعية الإدارية للهيئة العاملة بالمعهد أو تلك الخاصة بالملفات المعروضة للتأشيرة	لكل عملية سجل خاص بها

2.3.2.3 الآفاق المستقبلية لعمل الكتابة العامة

إن الآفاق المستقبلية مرتبطة بمستجدات المحيط المؤسساتي للمعهد، وبالتالي فإن الأولوية ستعطى لتنزيل كل ماله علاقة بهذه المستجدات خصوصا إذا تعلق الأمر ب:

- هيكلة تنظيمية جديدة للمعهد؛
- نظام أساسي جديد: يأخذ بعين الاعتبار إجراءات تدبير الموارد البشرية (التدبير التوقعي للمهن والكفاءات-التوظيفات-مخطط التكوين-...)؛
- النص الخاص بتعويض المكونين؛
- بطائق العمل والكفاءات المناسبة؛
- تحيين دليل الإجراءات المالية والمحاسباتية؛
- تدقيق الحسابات للفترة الممتدة من 2004 إلى 2022؛
- إرساء قاعدة مرجعية للأثمان؛
- استراتيجية معلوماتية جديدة ملائمة للوضع الجديد:
  - إتمام وتسريع العمل بنظام تخطيط موارد المؤسسة ERP؛
  - إنشاء بنية معلوماتية افتراضية؛
  - تخصيص بنية تخزين خاصة؛
  - إنشاء مركز للخدمات المعلوماتية؛
  - تطوير سياسة أمن المعلومات؛
  - تطوير الكفاءات التقنية.

فهرس

كلمة المدير العام للمعهد العالي للقضاء

الفصل الأول: تقديم المعهد العالي للقضاء

I - الإطار القانوني و المؤسساتي للمعهد العالي للقضاء 8

1.1 النشأة والتطور 8

1.2 مقتطفات مرجعية 10

1.3 الإطار القانوني للمعهد العالي للقضاء 11

1.4 توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة 12

1.5 رسالة وقيم ورؤية المعهد العالي للقضاء 12

1.6 مهام المعهد العالي للقضاء 13

II – هيكلة المعهد العالي للقضاء 14

2.1 الهيكل التنظيمي 14

2.2 المجلس الإداري للمعهد العالي للقضاء 15

2.3 الإدارة العامة للمعهد العالي للقضاء 16

III – التدبير الإداري والمالي للمعهد العالي للقضاء 17

3.1 الموارد البشرية 17

3.2 الموارد المالية 19

الفصل الثاني: منجزات المعهد العالي للقضاء برسم سنة 2022 و آفاق عمله

I – أنشطة المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2022 22

II – حصيلة عمل المعهد العالي للقضاء برسم سنة 2022 31

2.1 التكوين 31

2.1.1 تكوين الملحقين القضائيين والقضاة 31

2.1.1.1 التكوين الأساسي للملحقين القضائيين 31

2.1.1.2 التكوين المستمر للقضاة 33
2.1.1.3 حصيلة تكوين الملحقين القضائيين برسم سنة 2022 33
2.1.1.4 حصيلة تكوين القضاة برسم سنة 2022 38
2.1.2 تكوين كتاب الضبط 39
2.1.2.1 برامج تكوين كتاب الضبط 39
2.1.2.2 التكوين الأساسي لكتاب الضبط 39
2.1.2.3 التكوين المستمر لكتاب الضبط 41
2.1.2.4 التكوين التأهيلي والتخصصي 43
2.1.2.5 حصيلة تكوين كتاب الضبط برسم سنة 2022 45
2.1.2.6 الآفاق المستقبلية لتكوين كتاب الضبط 52
2.1.3 تكوين مساعدي القضاء 54
2.1.3.1 العدول 54
2.1.3.2 المفوضون القضائيون 56
2.1.3.3 حصيلة تكوين مساعدي القضاء برسم سنة 2022 59
2.2 إشعاع المعهد العالي للقضاء 61
2.2.1 التعاون 61
2.2.1.1 التعاون الدولي 62
2.2.1.2 التعاون الوطني 65
2.2.1.3 الآفاق المستقبلية للتعاون الدولي والوطني 66
2.2.2 الدراسات والأبحاث والتوثيق 68
2.2.2.1 الخزانة 69
2.2.2.2 الدراسات والأبحاث 69
2.2.3 تنمية صورة المعهد العالي للقضاء 70
2.3 التدبير والدعم والمواكبة والمساعدة على القيادة 71
2.3.1 المساعدة على القيادة: مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي 71
2.3.1.1 مهام مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي 72
2.3.1.2 منجزات مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي برسم سنة 2022 73

2.3.1.3 الآفاق المستقبلية لمصلحة مراقبة التدبيروالتدقيق الداخلي..... 73

2.3.2 الدعم والمواكبة..... 74

2.3.2.1 أهداف ومؤشرات..... 75

2.3.2.2 منجزات الكتابة العامة برسم سنة 2022..... 75

2.3.2.3. الآفاق المستقبلية لعمل الكتابة العامة 79

المعهد العالي للقضاء

ⵓⵓⵉⵍⵓⵅ ⵓⵍⵓⵣⵎⵎⵓ ⵏ ⵜⵍⵓⵄⵓⵔⵜ